جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسات التنموية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 2000–2020

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالبة:

سهلي عائشة

تحت إشراف الأستاذة:

صهران فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة

د . شاربي محمد.....	**أستاذ التعليم العالي**	**.....رئيساً**
د . صهران فاطمة.....	**أستاذة محاضرة (ب)**	**.....مشرفاً ومقرراً**
د . بن زايد أمحمد.....	**أستاذ محاضر (أ)**	**.....مناقشاً**

السنة الجامعية: 2024 – 2025

إهـــــداء

الى الذين قال في حقهم عليه الصلاة والسلام: ففيهما فجاهد " أمي وأبي".

الى من كان يسعى معي دوما في تذليل الصعوبات واكمال بهجتي ورسم بسمتي " زوجي".

إليكم يا شعلة الأمل " أولادي".

إلى اخواني وأخواتي. وزملائي في العمل والدراسة.

أهدي هذا العمل لكل محب للعلم...

شكـر وتقـديــر

الحمد والشكر لله أولا الذي منَ علينا بالعقل وأنار طريقنا.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والعرفان والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة " صهران فاطمة" لما قدمته من توجيهات قيمة طوال فترة الدراسة.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية.

مقدمة

مقدمة:

عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا واهتماما متزايدا من قبل الباحثين والأكاديميين إلى جانب المنظمات الدولية والحكومات، فبعد أن كانت في الماضي مقتصرة على النمو الاقتصادي وتحقيق الربح أصبحت اليوم أكثر شمولا وتكاملا وديناميةً، تسعى جميع الدول إلى تحقيقها عبر رسم استراتيجيات ووضع برامج كفيلة بتحقيق أهدافها التنموية.

تُعد الجزائر من بين الدول الساعية لمواكبة ركب الدول المتقدمة، حيث خاضت عدة تجارب تنموية منذ استقلالها، إذ انتهجت نموذجا اشتراكيا تنمويا كخيار استراتيجي لإحداث التنمية معتمدة في البداية على الصناعات الثقيلة واحتكار مختلف الأنشطة الاقتصادية وسياسية في ظل نظام الحزب الواحد، إلا أن هذا الخيار واجه العديد من الانتقادات والضغوطات في أواخر الثمانينات بسب الاضطرابات الداخلية للبلاد، مما دفع بالحكومة إلى الانتقال نحو الانفتاح على اقتصاد السوق والتخلص تدريجيا من النهج الاشتراكي ومع بداية التسعينيات شهدت الجزائر سلسلة من التحديات الداخلية والخارجية التي ألقت بظلالها على استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث عرفت أزمة مديونية خارجية كبيرة مما جعل الاقتصاد الوطني عرضةً للضغوطات العالمية وأسفر عن تفاقم المشاكل الاقتصادية، فضلا عن تزايد الفجوات الاجتماعية كل هذه الظروف شكلت بيئة صعبة أثرت على مسار التنمية، ومع بداية الألفية الثالثة عاد الاستقرار للبلاد وعادت أسعار النفط للانتعاش وشرعت الجزائر في وضع سياسات إنعاش الاقتصاد الوطني عبر برامج في شكل مخططات وزعت على فترات شملت كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لإنعاش الاقتصاد وبرنامج توطيد الاقتصاد.

غير أن اعتماد هذه البرامج التنموية على عائدات البترول جعلها عرضة لعدة صدمات من فترة لأخرى كتقلبات أسعار النفط سنة2014 مما أثر سلبا على تحقيق أهدافها، كما فرضت جائحة كورونا قيودا مشددة على النشاط الاقتصادي وأبرزت الحاجة الملحة إلى إصلاحات عميقة من شأنها خلق ثروة خارج قطاع المحروقات، ودعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية بالإضافة إلى تدعيم وتطوير قطاعات نظيفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

مقدمة:

1. أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتَها من كونها تحاول تسليط الضوء على:

- مختلف الخطوات المنتهجة بعد الاستقلال لاعتماد قاعدة تنموية يقوم عليها الاقتصاد الوطني.

- تبيان طبيعة الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تغيير الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تفعيل آليات أخرى تعمل على التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تقلبات أسعار النفط ومواكبة التحولات العالمية.

كما تتيح دراسة السياسات التنموية في الجزائر إمكانية تقييم نجاحات وإخفاقات السياسات السابقة.

وتوجيه السياسات المستقبلية نحو تنويع الاقتصاد الوطني لتحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2.أهداف الدراسة :

وتتحدد أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

-تحليل السياسات التنموية المعتمدة في الجزائر في ظل مسار الإصلاحات الاقتصادية ومعرفة مدى نجاعتها في تحقيق التنمية الشاملة مع إبراز التحديات التي واجهتها.

-التعرف على مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية فترة2020 الذاتية والمدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين.

-دراسة مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية

-تحليل آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري.

-تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية على التنمية الوطنية في مختلف المجالات .

-التطرق إلى السياسات التنموية البديلة التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق التنمية بعيدا عن قطاع المحروقات.

3.أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع لعدة دوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نلخصها فيما يلي:

-الأسباب الذاتية:

لعل من أهم أسباب اختيار الموضوع هي:

-توفر المراجع والإحصائيات المساعدة على إعداد الجيد للبحث.

-اهتمامات شخصية متعلقة بالمواضيع التي تمس القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها السياسة الاقتصادية في الجزائر.

-الأسباب الموضوعية:

-أهمية الموضوع في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

-يندرج في إطار التخصص، إذ يعتبر من المواضيع المهمة التي يجب على دارس العلوم السياسية الإلمام بها.

-التطرق إلى أهم التحديات التي واجهت الجزائر في إطار تنفيذ سياساتها التنموية وسبل تجاوزها .

-معرفة السياسة التنموية البديلة التي اعتمدتها الجزائر في إطار تنويع الاقتصاد الوطني.

4.إطار وحدود الدراسة:

ترتكز حدود دراستنا على المحددات التالية:

-البحث في الاستراتيجيات التنموية التي لها علاقة بالنموذج التنموي الجزائري.

-شرح الأوضاع الاقتصادية التي تم فيها اختيار النموذج التنموي.

-التعرض بالدراسة والتحليل لكافة التصحيحات والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر من خلال السياسات التنموية الم^{2}تعاقبة في ظل الاقتصاد الموجه من 1962حتى1989، وفي ظل التحول نحو اقتصاد السوق من سنة1989حتى 2020.

-آفاق بعث استراتيجية تنموية يتحقق فيها استقرار والتوازن الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .

-الحدود الزمانية :

يمتد الإطار الزماني للدراسة إلى تحليل تطور الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة(1980-2020) وتعتبر هذه الفترة شاملة لعدة إصلاحات اقتصادية منها الذاتية وإصلاحات مدعومة من طرف المؤسسات الدولية أما الفترة (2001-2020) فقد شملت على برامج إصلاحات اقتصادية معتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي.

5.إشكالية الدراسة:

رغم الإصلاحات التنموية التي باشرتها الدولة الجزائرية من أجل تحقيق التنمية والقضاء على معوقاتها إلا أنها لم تكن في مستوى تطلعات السياسة المرسومة الأمر الذي تطلب إعادة النظر في خطة تنموية أكثر نجاعة من ذي قبل.

انطلاقا مما سبق تطرح الإشكالية التالية:

-ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في سياساتها التنموية؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

-هل ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

-هل كانت لهذه الإصلاحات الاقتصادية أثر على تطور الاقتصاد الوطني؟

- هل هناك آليات ناجعة لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تضاف لسلسة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر؟

6. **فرضيات الدراسة:**

كان للإصلاحات الاقتصادية انعكاسات على الاقتصاد الوطني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بحيث أثرت على سوق العمل وعلى المستوى المعيشي للأفراد وعلى عدة قطاعات اجتماعية كالتربية، والصحة والسكن، كما كان لها تأثير ايجابي على التوازنات المالية وخاصة الإصلاحات الاقتصادية المواكبة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تعتبر كأرضية لبعث وتنويع الاقتصاد الوطني.

على ضوء الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

أن الإصلاحات الاقتصادية الفعالة تؤدي إلى استراتيجيات وسياسات تنموية جديرة بتحقيق مشاريع تنموية تستجيب ومتطلبات وحاجيات المجتمع.

الفرضيات الفرعية :

- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي عبر تنويع مصادر الدخل وتقليص التبعية للمحروقات .
- أثرت الاصطلاحات الاقتصادية على تطوير الاقتصاد الوطني عبر تنشيط الاستثمار وتحديث البنية التحتية .

إن المقومات والإمكانات التي يمتلكها الاقتصاد الوطني إذا ما تم توظيف آليات استغلالها بشكل فعال سيضعف عملية خلق بدائل إستراتيجية خارج قطاع المحروقات.

7. **الدراسات السابقة**

لا يمكن الشروع في أي دراسة دون الاعتماد على أدبيات سابقة تصب دراستها في نفس المجال، ارتأينا من الأنسب الاستعانة ببعض الدراسات:

1- **الدراسة الأولى** بعنوان: "تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل—دراسة تحليلية-"، أطروحة دكتوراه للباحث (مسعودي زكرياء)، جامعة قاصدي مرباح —ورقلة، الجزائر ،2019/2018، حيث تهدف هذه الدراسة لمناقشة مدى تحقيق برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016) لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومحاولة تقييم انعكاسات هذه البرامج على سياسة التشغيل.

2- الدراسة الثانية بعنوان: «سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا، أطروحة دكتوراه للباحثة سميرة طالبي، جامعة الجزائر03 ،2021/2020، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف التدابير الحكومية من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة.

3- **الدراسة الثالثة بعنوان** :"الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي (1962-2019)،أطروحة دكتوراه للباحثة كريمة جباري، جامعة الجزائر03، 2020-2021،وتخلص الدراسة إلى تحليل مسار التجارب التنموية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال ،وتحديد مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في النهوض بالاقتصاد الوطني ، وتقييم نتائج هذه الإصلاحات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي مع التركيز على التحديات التي حالت دون تحقيق تنمية مستدامة.

8 . منهج الدراسة :

استدعت دراستنا هذه، الاعتماد على مجموعة من المناهج للإجابة على الإشكالية وتتمثل في:

1-المنهج التاريخي:تم توظيف هذا المنهج في دراستنا لمعرفة الأحداث التاريخية المرتبطة بالمسار التنموي غداة الاستقلال إلى غاية سنة 2020.

2-المنهج الإحصائي: باعتباره يعتمد على الإحصائيات الرقمية للتعبير على الظواهر والنتائج عن طريق حساب النسب ومعدلات النمو أو من خلال مؤشرات تعبر عن توزيع الاستثمارات في كل مخطط أو برنامج تنموي.

3. المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعتمد على دراسة الوقائع ووصفها وتحليلها تحليلا دقيقا خاصة فيما يتعلق بمرحلتين مختلفتين لكل من النظام الاشتراكي والرأسمالي.

9. صعوبات الدراسة : إن موضوع السياسات التنموية موضوع شاسع جداً يلاقي فيه الباحث صعوبات عد يمكن ذكرها كالأتي :

- **تحديد المفاهيم بدقة:** مثل السياسات التنموية ، الاصلاحات الاقتصادية ، فهذه مفاهيم واسعة ومتعددة الابعاد ، وقد تختلف دلالاتها من باحث لأخر .
- **الزمن الطويل للدراسة (20 سنة):** يصعب تغطية جميع المتغيرات والتطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة دون الوقوع في التعميم او الاطالة .
- **عدم استمرارية السياسات** : تغير الاستراتجيات بتغير الحكومات او الوزراء يجعل من التقييم عملية معقدة.
- **صعوبات الربط بين السياسات والنتائج الفعلية** : لأن نتائج التنمية لا تظهر فورا ، وأحيانا تظهر لأسباب غير مرتبطة مباشرة بالسياسات المعتمدة .
- **إشكالية التعميم** : ما يصلح على بعض القطاعات مثل السكن او البنية التحتية لا يمكن تعميمه على قطاعات اخرى مثل الصناعة أو الفلاحة .

هذه الصعوبات لا تعني استحالة انجاز البحث بل تفرض على الباحث التحلي بالصرامة العلمية وتحديد مجال الدراسة بدقة مع استخدام أدوات منهجية متنوعة .

10.تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي والنظري لسياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر حيث تم التطرق:

في **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي للسياسات التنموية.

أما **المبحث الثاني**: نتطرق فيها الإطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي.

الفصل الثاني: فعنون مسار السياسات التنموية في الجزائر في ظل تطور الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الأول: تطور الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه انطلاقا من عام 967حتى أخر مخطط عام 1998.

المبحث الثاني: فتناولنا فيه تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق خلال الفترة(1986-1998).

المبحث الثالث: تطور الإصلاحات الاقتصادية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي.

أما الفصل الثالث: فخصص للحديث عن السياسات التنموية بالجزائر في ظل أزمة النفط وتداعيات جائحة كرونا بحيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث:

المبحث الأول: السياسات التنموية في ظل أزمة النفط.

المبحث الثاني: تداعيات أزمة كرونا على الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الثالث: التدابير والحلول للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات التنموية

والإصلاحات الاقتصادية

تعتبر التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة إحدى الركائز الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تبني سياسات تنموية فعالة، قادرة على توجيه الموارد والامكانات نحو تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار.

إن فهم مفهوم السياسات التنموية والإصلاح الاقتصادي، والإلمام بمختلف النظريات، يعد خطوة ضرورية لتحليل أي تجربة تنموية، خصوصا في ظل التداخل والتأثير المتبادل بين الاصلاحات والسياسات المتَبعة، كما أن التمييز بين المفاهيم يساعد على توضيح السياق العام الذي تُصاغ فيه السياسات الاقتصادية وتوجه من خلاله جهود التنمية وعليه يسعى هذا الفصل إلى تقديم مفاهيمي ونظري لأهم المصطلحات المتعلقة بالتنمية ،السياسات التنموية ،والاصلاح الاقتصادي وذلك من خلال مبحثين بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى السياسات التنموية تعريفها وأنواعها أما المبحث الثاني فتناولنا فيهالإطار العام والمفاهيمي للإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: السياسات التنموية تعريفها وأنواعها:

تلعب السياسات التنموية دورا حاسما في توجيه مسار النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، حيث تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليص الفوارق الاجتماعية من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي تشمل الاستثمار في البنية التحتية، ودعم القطاعات الإنتاجية وتحسين الخدمات الأساسية وتختلف السياسات التنموية من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وحسب بيئة كل مجتمعوالأهداف المرجوة من عملية التنمية.

وقبل التطرق لمفهوم السياسات التنموية لابد من تحديد مفهوم التنمية وعلاقتها بالمفاهيم المشابهة وتطورها التاريخي أولا ثم الإحاطة بالإطار المفاهيمي لسياسات التنمية وأهم الاستراتيجيات التنموية المتبعة من قبل الدول.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية داخل المجتمعات لاختلاف الاستخدامات وتعدد الزوايا المنظور منها للتنمية، لذا كان من الضروري استعراض مفهوم التنمية وتطورها التاريخي والمفاهيم المرتبطة بها مثل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نظرا للترابط الوثيق بينهما والذي يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما شيء واحد إلا أن لكل منهما مميزات وأهداف تختلف عن الأخر مما أوجب معرفة الفرق بينهما وأهداف كل منهما وهذا ما سنحاول تبيانه[1].

[1] د.ديب كمال، اساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015،ط1، ص15

الفرع الأول: تعريف التنمية

يساعد فهم مفهوم التنمية على إدراك الأسس التي تنبني عليها السياسات التنموية، وعلى تقييم مدى توافقها مع متطلبات التنمية الشاملة ويعكس توجها معينا في رسم السياسات وتحديد أولوياتها وهذا ما سنراه في التعاريف التالية:

وفقا لبيرسون Pearson، تتضمن التنمية "تحسينًا نوعيًا أو كميًا أو كليهما في استخدام الموارد المتاحة، ويؤكد أيضًا أن التنمية لا تشير إلى منظور معين يتعلق بالتحسين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بدلاً من ذلك، هو مصطلح هجين لمجموعة لا حصر لها من الاستراتيجيات المعتمدة للتحول الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من الحالات الحالية المطلوبة.[1]

ويعتبر التعريف المتعارف عليه والذي يكاد يجمع عليه جميع المهتمين بموضوع التنمية هو التعريف الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة والذي ينص على أن المقصود بالتنمية هو" العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن".[2]

كما عرفت على أنها: "قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني، تكون عبر تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة بتخفيض مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي وزيادة مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات."[3]

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية.

إن التطور الذي عرفه مفهوم التنمية كان استجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا لمجهودات دولية توجت بمفاهيم مختلفة، حيث مرت عملية التنمية في هذه المرحلة من التاريخ على خمس مراحل هي:[4]

أولا: التنمية مرادفا للنمو الاقتصادي. إضافة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي تعني التنمية حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي التشريعات والأنظمة وامتد هذا التعريف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن الماضي

[1] كومي منير، السياساتالتنموية في مدن الجنوب: دراسة حالة المقاطعة الإدارية للمغير2015-2019،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص سياسات عامة، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جاامعة بسكرة، السنة الجامعية2019-2020،ص27

[2] ديب كمال، اساسيات التنمية المستدامة، نفس المرجع،ص14

[3] محمد الأمين مصطفى بديرينية،الحق في التنمية مابين الاعلانات والتطبيقات، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق ،تخصص قانون ،قسم الحقوق، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية ،2010/2009،ص15

[4] عبد الكريم بكار ،**مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية** ، دار القلم ،دمشق،**الطبعة الأولى**،،1999ص9

ثانيا: ارتباط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وإعادة التوزيع: سادت هذه الفكرة منذ أواخر الستينات تجسدت بشكل واضح من خلال نموذج سيرزSeersالشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة والا مساواة في التوزيع.

ثالثا: التنمية المستدامة: برزتمنذ السبعينات حيث دق الخبراء ناقوس الخطر مما قد ينجم عن التزايد السكانيمن استنزاف للموارد وتلوث للبيئة وفي عام 1987، عرفت التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

رابعا: التنمية البشرية: منذ عام1990 صدر تقرير عن الأمم المتحدة أعطى تفسيرا مختلف لمفهوم التنمية بحيث عرفتها على أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها.

خامسا: التنمية الشاملة: تضمنت المبادرة التي قدمها البنك الدولي في صياغة إطار شامل للتنمية إذ يرى أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية إلى طرق أكثر حداثة من خلال تحسين مستويات الحياة وتخفيف الفقر.

المطلب الثاني: التنمية مرادفا للنمو الاقتصادي

لا يمكننا دراسة وفهم أي موضوع دون ربطه بمفاهيم ذات صلة به كالنمو والتنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعد مؤشرا إيجابيا، إلا أن التنمية تتطلب ما هو أبعد من ذلك.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وتحديد أهدافه

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين باختلاف المدارس التي ينتمون اليها ومن بين هذه التعاريف نجد:

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

تعددت التعاريف التي تعرف النمو الاقتصادي نذكر منها:

أ- التعريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وناتج هذه الزيادة عادة مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي.[1]

[1] عبد العزيز قاسم محارب ،"**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي**"،دارالجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،ط1،2001،ص148

ب ـ التعريف الثاني: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

متوسط الدخل الفردي =الناتج الوطني /عدد السكان

أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل المحلي الإجمالي للمجتمع

ومنه **معدل النمو الإقتصادي =معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي–معدل النمو السكاني**

وعليه يكون معدل النمو الاقتصادي موجبا إذا كان معدل النمو السكاني أقل من معدل الدخل المحلي الإجمالي.[1]

ج ـ التعريف الثالث: النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي[2]

ثانيا:أهداف النمو الاقتصادي:

تهدف معرفة أهداف النمو الاقتصادي من خلال دراسة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتجلى هذا الأثر فيمايلي:[3]

أ–بالنسبة للفرد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي،ممالا يعزز القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية بفضل ارتفاع الإنتاج حيث يؤدي ذلك إلى الحد من الفقر والأمراض ويسهم في تحسين جودة الحياة.

ب–**بالنسبة للدولة** :يمنح النمو الاقتصادي الدولة القدرة على الالتزام بمهامها تجاه المجتمع من خلال زيادة الإنتاج وتطوير وسائل وتقنيات حديثة لتحقيق مردودية أكثر كما يمكنها من إعادة توزيع الدخل بطريقة تضمن توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة لجميع المواطنين، إضافة إلى ذلك يساهم النمو الاقتصادي في تقليل التبعية للخارج مما يعزز استقلالية القرار الاقتصادي.

الفرع الثاني : تعريف التنمية الاقتصادية وتحديد أهدافها

يعد مصطلح التنمية الاقتصادية واحدا من أكثر المفاهيم تداولا ،ومع ذلك ،لايزال هناك خلاف حول تعريف موحد للتنمية تبعا لاختلاف الرؤى والاتجاهات الفكرية .

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،"**اتجاهات حديثة في التنمية**"، **دار الجامعية للنشر** ،الإسكندرية،2003 ،ص11

[2] محمد ناجي حسن خليفة "**النمو الإقتصادي :نظرية ومفهوم**"دار القاهرة للنشر ،القاهرة،ط1،2001،ص10

[3] نزار سعد العيسي ،إبراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات** ،دار حامد للنشر،عمان ،ط1،2003،ص316

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

تعددت تعاريفها فمنهم من يعتبرها:

- «عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني فإن متوسط دخل الحقيقي يرتفع» [1]
- هي عملية الانتقال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع ما من حالة معينة إلى حالة أحسن منها وذلك من خلال الزيادة الحقيقية والمستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوني مع ضمان توفير الحاجات الأساسية.
- عندما يزيد دخل الفرد في الدول النامية ،فإن ذلك لا يعد تنمية اقتصادية فهي ليست زيادة في نصيب الفرد بل تغير هيكلي في المجتمع، أما إذا حدثت زيادة في دخل الفردفيعد ذلك نموا اقتصادي، كما تنطوي التنمية على حدوث تغير في توزيع الدخل وفي هيكل الإنتاج وفي نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد وبذلك فهي لا تشمل التغير الكي بل تتعدى ذلك لتشمل التغير النوعي والكمي.

الفرع الثالث:الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي

أشار كل من مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي، لكن هذا لا ينفي وجود فروقات أساسية بينهما والمتمثلة في:

- التنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، بينما النمو الاقتصادي يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط.
- التنمية الاقتصادية أوسع مضمون من النمو الاقتصادي حيث يمكن وصف التمي على أنها نمو مصحوب بتغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني وتسع لتنويع الدخل فيه.

ويرى بونيه: أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات الاجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفرض تطورا فعالا واعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

- تسهم التنمية الاقتصادية في تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل لفائدة الطبقة الفقيرة مما ينعكس إيجابا على الفئات الأقل دخلا، وهو أمر لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي إذ نجد أن تحقيق معدلات عالي من النمو الاقتصادي كثيرا ما تستأثر بها الطبقة الغنية. [1]

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان عطية ناصف ،التنمية الإقتصادية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،ط1،2004،ص76

المطلب الثالث:مفهوم السياسات التنموية

تشكل السياسات التنموية أداة محورية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التنمية المستدامة،وتختلف هذه السياسات التنموية بحسب الخصوصيات المحلية للدول، لكنها تلتقي جميعها حول هدف مشترك يتمثل في بناء اقتصاد قوي ومجتمع متماسك ومؤسسات فعالة وقد برزت هذه السياسات في محاولة الدول النامية التي كانت تحت وطأ الاستعمار مواكبة ركب الدول المتقدمة من خلال انتهاج استراتيجيات ونماذج تنمية مستوحاة من تجارب الدول الناجحة.

الفرع الأول: تعريف السياسات التنموية

أولا: تعرف السياسات التنموية: بأنها محاولة إدارية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والتأثير مباشرة أو في حالات إجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستويات الدخل والاستهلاك والاستثمار والادخار إلى جانب قيم الاستيراد والتصدير وتوفير مناصب العمل الضرورية[2].

وتعرف أيضا أنها:"مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين والاستراتيجيات التي تتخذها الدولة للنهوض بالتنمية"[3].

عامة تعرف السياسات التنموية أنها جزء من السياسات العامة للدولة التي تتعلق بقضايا التنمية، كما تمثل مجموعة مبادئ وأهداف ومعايير وقيم التي تحكم نشاط الدولة نحو عمليات تنظيم التنمية المختلفة وإدارتها وتقييم نشاطها.[4]

كما تفهم سياسة التنمية على أنها الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة من التنمية وهناك من يميز بين نوعين من سياسات التنمية وهما:

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص51

[2] إسماعيل قيرة ، ،**في سوسيولوجية التنمية** ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2001،ص139

[3] فاطمة صهران ،**سياسات التنمية المحلية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص إدارة محلية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ،الجزائر، 2024-2025،ص42

[4] خلفاوي احمد ،**السياسات التنموية بالجزائر في ظل جائحة كورونا**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة ،2020-2021ص7

أ- سياسة التنمية الاقتصادية:

حيث تهدف هذه السياسة إلى رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة لأغلب أفراد المجتمع، خاصة الفئات الضعيفة والمحرومة، حيث تقوم هذه السياسة على الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات البشرية المتوفرة، بالإضافة إلى الإمكانات المالية المتاحة.

ب –سياسة التنمية الاجتماعية: تهدف هذه السياسة إلى زيادة الاستعداد وزيادة قدرات أفراد المجتمع من أجل المساهمة في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمراتها، وذلك من

خلال تحويل الإمكانات الفكرية والنفسية لأفراد المجتمع إلى واقع يعيشونه ويلمسون آثاره.[1]

الفرع الثاني: أنواع السياسات التنموية

ظهرت العديد من السياسات والاستراتيجيات التنموية والتي صيغت بشكل عام لاجتياز الدول النامية الطريق من أجل القضاء على التخلف وتحقيق التنمية، تمحورت هذه الاستراتيجيات حول ما إذا كان النمو متوازن أو غير متوازن وهل يرتكز على الصناعة أم الزراعة؟ وهل يعين الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أم الإنتاجية؟ وهل يتم التصنيع على أساس الإحلال محل الواردات أم على أساس التصنيع من أجل التصدير؟

مع تطور أهداف التنمية تطورت الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف الدول للخروج من بوتقة التخلف حيث ظهرت العديد من السياسات التنموية تمحورت حول:[2]

- استراتيجية التنمية المعتمدة على الاقتصاد المفتوح.
- استراتيجية التنمية المعتمدة على الزراعة.
- استراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع.

ويعتبر التصنيع الحجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ تتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ويمكن النظر إلى استراتيجية التصنيع من عدة زوايا:

- من زاوية الملكية: قطاع عام أو خاص
- من زاوية نوع الصناعة: خفيفة وصناعة ثقيلة
- من زاوية التوجه: سياسة احلال الواردات وسياسة تنمية الصادرات.

[1] رقية خياري ،"**السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر –البطالة)**"،أطروحه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علم إجتماع التنمية ، قسم علم إجتماع ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر . بسكرة . ،الجزائر، 2014/2013، ص 35

[2] رقية خياري ،"السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتهاالاجتماعية "، مرجع سبق ذكره ،ص16

من أبرز هذه الاستراتيجيات التنموية:[1]

أولا :سياسة النمو من المنظور الاقتصادي:

من أهم النظريات التي تناولت التنمية النظرية الكلاسيكية من روادها آدم سميث والذي نادى بالرأسمالية وركز على رأس المال كعامل رئيسي للتنمية ولكن التاريخ أثبت عكس ذلك، إذ لا يمكن أن يضمن النجاح في عملية التنمية على عامل واحد فهو ضروري ولكن غير كاف، وأضافت النظرية الكنيزية عنصرا جديدا إلى جانب رأس المال؛ وهو الطلب الفعال وكثرة الاستهلاك، كما ركز هذا النموذج على تشجيع الادخار الوطني وتخطيط الاستثمار.

ثانيا :سياسة التصنيع:

بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينيات والستينيات وحصول دول العالم الثالث على استقلالها تم التوجه نحو التصنيع للخروج من دائرة التخلف، وقد اعتمدت هذه السياسة التنموية في الجزائر من خلال إنشاء المصانع والتركيز على الصناعات الثقيلة.

ثالثا: سياسة الإحلال محل الواردات:

ازداد عدد الدول النامية التي اعتمدت استراتيجية الإحلال محل الواردات والتي تعتمد على إنتاج منتجات بديلة للمنتجات التي تقوم الدولة باستيرادها 1وذلك لما راه العديد من السياسيين من القدرة على تحقيق العديد من أهداف التنمية مثل إيجاد فرص استثمار وفرص العمالة ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات والاستفادة من التكنولوجيا المنقولة.

رابعا :سياسة تشجيع الصادرات:

نتج عن اتباع هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى إشباع حاجات ومتطلبات السوق العالمية عجز في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع في فاتورة الواردات من السلع والتكنولوجيا الازمة للتصنيع باعتبار هذه الاستراتيجية تركز على التصنيع من أجل التصدير.

تمتاز هذه السياسة عن سابقاتها بـ:

- توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير.
- زيادة حجم العمالة لكونها متوجهة نحو الخارج.[2]

هدى عبدالحميد علي، "اقتصاديات التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة حلوان، مصر، العدد إثنان، 04 – 2018 ، ص14[1]

عبد اللطيف مصطفى ود ،دراسة في التنمية الإقتصادية ،مكتبة حسن العصرية ،لبنان ،2014، ص105.[2]

خامسا: سياسة تشجيع الاستثمارات والخصخصة والتوجه نحو السوق الحر:

تقوم هذه السياسة على التحول الفكري والنموذجي من النظام الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر وتسهيل المنافسة المفتوحة، وتعزيز إنتاج الضخم وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالرغم من إيجابياتها من ناحية تحقيق النمو في بعض الدول إلا أن الواقع أثبت عجز اليات السوق عن تحقيق أسعار عادلة وتخصيص عادل للموارد فضلا عن تداعيات تشجيع التصنيع على التلوث البيئي وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

سادسا: استراتيجية الاقتصاد الأخضر:

جاء الاقتصاد الأخضر كبديل للاقتصاد البني المبني على التنمية الملوثة للبيئة والاقتصاد الأسود أو ما يعرف بالاقتصاد الأحفوري، حيث يساعد في الحد من الآثار العكسية للتغيير المناخي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد الطبيعية وتوفير المناصب الخضراء والعمارة الخضراء وتشجيع الزراعة والمحافظة على الغابات وذلك لتحقيق مساعي التنمية المستدامة.[1]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الإصلاح الاقتصادي

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم ،لم تعد الدول قادرة على مواصلة مسارها التنموي دون مراجعة شاملة لنظمها الاقتصادية ،ومن هنا برز مفهوم الاصلاح الاقتصادي كخيار استراتيجي تفرضه الضرورة ،لا مجرد تدابير مؤقتة ؛ فهو يمثل سلسلة من الإجراءات المدروسة التي تهدف إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني وتجاوز الاختلالات البنيوية التي تعيق النمو والاستقرار إن نجاح أي عملية إصلاح اقتصادي لا يرتبط فقط بمدى دقة السياسات المعتمدة ،بل أيضًا بقدرة الدولة على مواكبتها بإصلاحات مؤسساتية وهيكلية ،وبمدى انخراط المجتمع في هذا التحول بما يضمن الاستدامة في النتائج.

المطلب الأول:مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يختلف مفهوم الاصلاح اليوم عن معنى مفهومه بالأمس، فالإصلاح الاقتصادي كمفهوم ليس له معنى ثابت ومحدد ففي فترة الستينات من القرن الماضي تمت الاصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول الاشتراكية في إطار النظام الاقتصادي الاشتراكي بينما الاصلاحات التي تقوم بها نفس الدول في وقتنا الحاضر تختلف اختلافا جوهريا لأنها تتجه نحو تطبيق قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق، إلا أنه مهما اختلفت الآراء حول مفهوم الاصلاحات يجب أن نقربحقيقة مفادها أنه منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن، أصبح هذا المفهوم يشير إلى تفعيل آليات اقتصاد السوق .

[1] بن قارة مصطفى عائشة ، استراتيجية الجزائر في التحول نحو الاقتصاد الأخضر ، مجلة قانون العمل والتشغيل ،2020م،ص49-50.

الفرع الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي

أصبح مفهوم الاصلاح الاقتصادي محل اهتمام واسع من طرف الاقتصاديين وصناع القرار، خاصة في الدول النامية التي تسعى للانتقال من أنظمة اقتصادية موجهة إلى أنظمة أكثر انفتاحا ومرونة، ولمعرفة هذا المفهوم لابد من تعريفه لغة واصطلاحا، ثم عرض أهم التعريفات التي وردت في الأدبيات الاقتصادية الحديثة.

أولا: الإصلاح لغة: الإصلاح كلمة مأخوذة من الفعل أصلح يصلح إصلاحا،أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم. والمقصود من الإصلاح الانتقال من حال إلى حال أحسن منه، أو التغير إلى استقامة الحال إلى ما تدعو إليه الحكمة.

ثانيا: الإصلاح اصطلاحا: فيعرفه قاموس "أكسفورد " بأنه تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، وفي رأي أخر فالإصلاح يوازي فكرة التقدم والتغيير نحو الأفضل.[1]

كلمة الإصلاح في القرآن الكريم:

قال الله تعالى:" ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ ..." [2]

والمقصود هنا بنية الإصلاح لا بنية الهدم وهي التي تبين لنا مواقع الخلل الذي يراد إصلاحها.

يختلف مفهوم الإصلاح الاقتصادي اليوم عن معنى الأمس إذ لم يعد له معنى ثابت ومحدد، ففي ستينيات القرن الماضي، ارتبطت الإصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول الاشتراكية بإجراءات تتماشى مع طبيعة النظام الاشتراكي، غير أن هذه الدول نفسها، وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، اتجهت نحو تبني آليات اقتصاد السوق.

وقد حدد البنك الدولي مفهوم وحدود ومجال عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية لتشمل عملية الإصلاح القطاع العام والمركزي الحكومي ،وأيضا المحليات والمنافع العامة المملوكة للدولة .ومنه فإن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي تعني :«الإجراءات التي تتخذها الحكومة

[1] سميرة طالبي ،**سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –نموذجا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم علوم سياسية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الإدارية، جامعة الجزائر 3، 2020-2021،ص18

[2] القرآن الكريم ، سورة هود ،الآية 88،ص231

والتي تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر ،ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص ،أو ما يطلق عليه التخصصية»[1]

ثالثا: مفاهيم اقتصادية حول الاصلاح الاقتصادي: يعتبر الاصلاح الاقتصادي مفهوم غير مرغوب فيه لدى الكثير من الاقتصاديين، وذلك لأنه اقترن واقعيا بالتقشف والانكماش الاقتصادي، في نفس الوقت نجد أن آخرون اعتبروه ضرورة فرضتها ولاتزال تفرضها الحياة.[2]

كماتعبر أيضا الإصلاحات الاقتصادية عن حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات العمل على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف تصب في مجملها في إعادة التوازن خلال فترة زمنية معينة.

ويشير الإصلاح الاقتصادي إلى عدة قضايا نذكرأهمها:[3]

أ-يعتمد نجاح الإصلاح الاقتصادي على كفاءة النظام السياسي وقدرته على إدارة العملية بفعالية ويتطلب جهاز إداري فعال يشرف على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

ب-مرونة الإصلاحات الاقتصادية: يستخدم الإصلاح الاقتصادي أدوات متغيرة تستجيب للظروف المستجدة أثناء التنفيذ.

ت-شمولية الإصلاح الاقتصادي حيث تتسع سياسات الإصلاح الاقتصادي لتشمل منظومة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تشمل الاقتصاد الكلي والجزئي وان يكون هذا الإصلاح محدد النطاق على نحو دقيق ومدروسحتى يسهل السيطرة على مختلف مجالاته.

ث-يختلف مدى تطبيق الإصلاح الاقتصادي بين الدول وفقا لظروفها الخاصة حيث تتبنى بعض الدول جميع متطلبات الإصلاح بينما تكتفي أخرى بتنفيذ بعض عناصره فقط.

---

[1] محمد ناظم حنفي : **الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية** ،كلية التجارة ،جامعة طنطا ،مصر ،1992،ص191.

[2] مراد جنيدي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية–**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع "الاقتصاد الكلي" ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة الجزائر 03، 2014-2015،ص3

[3] ناصر عبيد الناصر :**سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي حالة مصر** ،اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ،2001،الطبعة الأولى، ص49

ج-فضلت معظم الدول التي طبقت الإصلاحات الاقتصادية المزاوجة بين القطاع العام والخاص، تختلف نسبة مساهمة كل قطاع حسب طبيعة الاقتصاد.

الفرع الثاني: تطور مفهوم الاصلاح الاقتصادي:

تناولت العديد من المدارس الاقتصادية مفهوم الاصلاح الاقتصاديحيث قدمت تفسيرات مختلفة لطبيعته وأهدافه ووسائل ويعد فهم هذه المقاربات النظرية أمرا أساسيا لتحديد توجه السياسات الإصلاحية في مختلف الدول ومن أبر هذه المدارس:

أولا: المدرسة التقليدية: إن اساس الفكر الاقتصادي التقليدي يعتمد على الحرية الاقتصادية، بحيث ترى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى إعاقة توازن العوامل الاقتصادية المختلفة من جهة، وتناقض الإنتاج والاستهلاك حيث يميل النظام الاقتصادي الحر نحو تحقيق فائض في الإنتاج عن الاستهلاك، وما يترتب عنه من عدم قدرة الاستهلاك على امتصاص الفائض من الانتاج.

ثانيا: المدرسة الكينزية : قام كينز بصياغة سياسة نافعة تساعد النظام الرأسمالي على حل الأزمة العنيفة ،المتمثلة في التقلب والدوران بين حالة الركود وحالة التضخم ،وقد رأى أن الاقتصاد الحديث يستوجب تدخل الحكومة لرفع مستوى الإنفاق الاستثماري ،أي قيام الحكومة بالاقتراض والإنفاق من أجل الأغراض العامة ،واقترحت هذه المدرسة مجموعة من السياسات لعلاج ظاهرة الكساد ،بافتراض ثبات التغيير في مجموعة من العوامل في الآجال القصيرة مثل حجم الجهاز الإنتاجي ونوعه ،درجة المنافسة والاحتكار ،مستوى الإدارة والتنظيم وانطلق الفكر الكينزي من أن التقلبات التي تحدث على مستوى النشاط الاقتصادي ترجع إلى مستوى التغيير الذي يحدث في كمية النقود وإن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي مثلما تؤثر السياسة المالية في هذا الطلب ومن ثم اعتبرت المدرسة الكينزية السياسة المالية اداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: المدرسة النقدية: رفضت هذه المدرسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنحت هذه المدرسة الدور الأساسي للنقود في النشاط الاقتصادي واعتبرتها أهم محددات التوازن في الناتج الكلي والأسعار أي أن الزيادة في عرض النقود لها أثر مباشر على ارتفاع الأسعار، ما يدفع الطلب على النقود نحو الزيادة وبتالي يجب تدخل السياسة النقدية لتنظيم الحياة الاقتصادية دون تدخل الدولة.

رابعا: المدرسة الهيكلية:ترجع هذه المدرسة مشاكل البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي، إلى الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي والمتمثل في:

. الاعتماد المفرط على عملية التصدير.

. زيادة عدد السكان وهذا مقارنة مع ضعف الموارد الغذائية.

. قلة النقد الأجنبي لمواجهة ظاهرة الاستيراد المتزايد من السلع الضرورية.

وبتالي فإن أصحاب هذه المدرسة يرون بأن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وما يترتب عليه من ضعف قوى العرض هو الذي يؤدي إلى وجود ظاهرة التضخم في مختلف القطاعات الاقتصاد الوطني.

كما ترى أيضا أن الاستراتيجية المتوازنة هي ان يخصص الاستثمار وفق العوائد المتوقعة وهوما يجعل الصناعة تستحوذ على حصة متزايدة من المواد نظرا لارتفاع عوائدها حيث العوامل الهيكلية (الاقتصادية والاجتماعية) هي السبب في زيادة كمية النقود.

الفرع الثالث: علاقة الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي:

حتى يكون هناك إصلاح سياسي لابد من إعادة تعديل وتطوير في شكل الحكم وبناء والمؤسسات.

الديمقراطية بعيدا عن هيمنة السلطة الحاكمة على كل المجالات السياسية والاقتصادية ومشاركة المواطنين في صنع القرار وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات.

أولا: تعريف الاصلاح السياسي :عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بأنه:"تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم دون المساس بأساسها، وهو خلاف لمفهوم الثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم من دون المساس بأسس هذا النظام "[1]

ويرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بعدة مفاهيم ذات صلة كالتحول الديمقراطي، التغيير السياسي، التنمية السياسية والتحديث السياسي.

ثانيا: ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي: إن الإصلاح ببعديه الاقتصادي والسياسي يتطلب إحداث تحولات ديمقراطية، ولابد أن يوازيها إحداث إصلاحات اقتصادية من خلال مشاركة المجتمع في عملية التأثير على صنع القرار وأن تنظم لتلك العملية مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات التربوية، والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والجامعات وغيرها من تلك العملية.

فالإصلاح السياسي لا يملك أولوية على الإصلاح الاقتصادي ونفس الحال بالنسبة لهذا الأخير فلا يمكن الحديث أحدهما دون أن يكون الأخر، ذلك أن الديمقراطية الاقتصادية جزء لا يتجزأ عن عملية الديمقراطية السياسية.

[1] عبد الوهاب الكيالي،موسوعة سياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،1994 ،ص55

على الرغم من تأييد معظم الباحثين على العلاقة الترابطية والمتلازمة بينهما إلا أن هناك كان له رأي مخالفا كالصين التي دافعت عن أهمية النهج الاقتصادي على الإصلاح السياسي عن طرق توجيه الموارد نحو الوجهة الاقتصادية دون الحاجة إلى إصلاح سياسي يساير ذلك.

المطلب الثاني: خصائص الاصلاح الاقتصادي أسبابه وأهدافه

ينطوي الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من الخصائص التي تجعله مسارا مميزا في السياسة الاقتصادية، كما تعدد الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني برامج إصلاح اقتصادي، فمنها ما يرتبط بظهور أزمات مالية أو اجتماعية، ومنها ما ينتج عن تراكم اختلالات هيكلية تعيق مسار التنمية، وقديكون الإصلاح استجابة لمتغيرات خارجية أو شروط تفرضها المؤسسات المالية الدولية وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي لكل دولة وعن الظروف الاقتصادية فإن هناك قواسم مشتركة للإصلاح سنحاول التطرق إليها في النقاط التالية:

الفرع الأول: خصائص الإصلاح الاقتصادي

بغض النظر عن الظروف الاقتصادية للدول التي تأخذ بسياسات الاصلاح الاقتصادي، فإن هناك عدة قواسم مشتركة وملامح عامة للإصلاح الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

- لا تقتصر سياسة الإصلاح الاقتصاديعلى قطاع واحد دون سواه بل يشمل مختلف الجوانب المالية، النقدية، الاجتماعية، والمؤسساتية.
- يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي، أو إخفاقها على عملية التنمية في الدولة المعنية[1].
- يعتمد الإصلاح الاقتصادي على معايير السوق، فالدول لا تقوى على التحكم بالمتغيرات الاقتصادية.
- تتميز سياسات الإصلاح الاقتصادي ببعدها الدولي كون الجهات المشرفة عليها واحدة وهي مؤسسات "برايتون وودز".

الفرع الثاني: أسباب الإصلاح الاقتصادي

طبقت سياسة الإصلاح الاقتصادي دول من أنظمة سياسية مختلفة منها ما يأخذ بالتخطيط المركزي ومنها من بلدان اقتصاديات السوق ومنها من دول متقدمة ومنها دول متخلفة وأخرى غنية وأخرى فقيرة ولكل منها أسبابها في اعتماد هذه الاصلاحات نجد منها:[2]

أـ ارتفاع حجم المديونية الخارجية.

[1] مراد جنيدي ، المرجع نفسه ، ص10

[2] مراد جنيدي ، المرجع نفسه ، ص11

ب ـ عجز الموازنة العامة بالإضافة إلى عجز في الميزان التجارة الخارجية.

ت ـ عدم قدر ة اقتصاد الدول على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ث . تردي المستوى المعيشي.

ج ـ تأثير النخب السياسية ومجموعات الضغط التي أجبرت حكومتها على السير في طريق الإصلاح الاقتصادي.

الفرع الثالث :أهداف الإصلاح الاقتصادي

رغم اختلاف برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة من دولة إلى أخرى إلا أنها تجتمع في عمومها لتحقيق الأهداف التالية:[1]

الوصول إلى النمو الشامل والتشغيلي :وذلك بتوفير المزيد من فرص التشغيل بتشجيع دور القطاع الخاص في خلق الوظائف وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل لجميع فئات المجتمع.

إزالة أو التقليل من التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

أ ـ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وذلك بتجنب التضخم بوضع سياسة نقدية مناسبة للحفاظ على استقرار الأسعار.

ب ـ تنويع هياكل الاقتصاد: عن طريق تقليل الاعتماد على قطاع واحد مهيمن مثل النفط وتطوير قطاعات أخرى لتحقيق اقتصاد أكثر توازنا واستدامة.

ت ـ تعزيز مستويات الإنتاجية والتنافسية: عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا الحديث لتحديث وسائل الإنتاج بالإضافة إلى تحسين الجودة والابتكار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة في الأسواق الداخلية والدولية.

[1] عبد الرحمن تومي : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –الواقع والأفاق –دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2011ص200

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل مجموعة من المصطلحات التي لها علاقة وطيدة بموضوع الدراسة حيث وضحنا في المبحث الأول مفهوم التنمية ومراحل تطورها التاريخي وعلاقتها بمفاهيم ذات صلة كالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وبعد ذلك عرفنا السياسات التنموية باعتبارها أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، كما تطرقنا إلى مختلف السياسات التنموية التي اعتمدتها الدول كخيار استراتيجي.

وانتقلنا بعد ذلك إلى المبحث الثاني لمعرفة مفهوم الإصلاح الاقتصادي وتطوره التاريخي عند المدارس الاقتصادية وارتباطه بالإصلاح السياسي مع تبيان أسباب التي دفعت الدول إلى اللجوء إليه إضافة إلى توضيح الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من وراء الإصلاحات.

الفصل الثاني

مسار السياسات التنموية في الجزائر في ظل تطور

الإصلاحات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

إن التحديات التي واجهتها الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال تمثل مرحلة انتقالية صعبة فقد ورثت البلاد عن الاستعمار الفرنسي اقتصاد منهار ومفكك وغير متوازن بين قطاعاته بالإضافة إلى الجهل والفقر والأمراض، نتيجة لعقود من التهميش الذي مارسه الاستعمار الفرنسي على الجزائريين ، ولمواجهة هذه الصعوبات كان لابد من تبني إصلاحات في مختلف المجالات وجعل التغيير السياسي بداية للتغيير الاقتصادي، وقد اعتمدت الجزائر في ذلك على مركزية السلطة وقامت بتأميم القطاعات الاستراتيجية وقد احتل التصنيع مكانا محوريا في سياستها الاقتصادية، وبالرغم من النتائج المحققة في العقود الأولى إلا أن المركزية المتشددة في تسيير المؤسساتي أدى الى بروز عدة مشاكل خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات وما تولد عنها من أزمات في مختلف المجالات وأثر على الاستقرار الاجتماعي بسب البطالة وارتفاع حجم المديونية ... مما دفع بالسلطات الجزائرية بالتوجه نحو طلب مساعدات من المؤسسات المالية الدولية .

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين عرفت البلاد وفرة مالية نتيجة انتعاش أسعار النفط انتهجت فيها البلاد سياسة مالية توسعية عبر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية في شكل برامج جرى تنفيذها في إطار سياسة الانتعاش الاقتصادي، غير أن انهيار أسعار النفط سنة2014 أثر على الاقتصاد الوطني وبوجه أدق على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى حالة الاضطراب السياسي الذي شهدته البلاد وتداعيات أزمة كورونا والتي سطرت لها الحكومة جملة من التدابير الظرفية ضمن مخطط عمل استعجالي.

ومن هذا المنطلق سنتناول في بداية المبحث الأول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تم اختيار فيها التوجه التنموي بعد الاستقلال ومعرفة كيف تطورت الأوضاع السياسية لفهم النهج الإيديولوجي الذي قامت عليه السياسة التنموية ومضمون هذه الاستراتيجية التنموية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والأحادية الحزبية وأهم تطورات الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

أما المبحث الثاني سنعمل من خلاله إلى التفصيل في الاصلاحات الاقتصادية الذاتية والمبرمة في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لنعرج بعدها إلى المبحث الثالث لنتناول فيه السياسة التنموية الجديدة التي شرعت الجزائر في تنفيذها من خلال عدة اصلاحات اقتصادية رافقت البرامج التنموية المسطرة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الأول: تطور الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه.

إن جهود التنمية التي خاضتها الجزائر غداة الاستقلال كانت صعبة نتيجة للبيئة العامة التي ميزت تلك الفترة وأمام هذا الوضع بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ سلسلة من التصحيحات والإصلاحات الاقتصادية ، كان أبرزها تأميم الأملاك الاستعمارية وإنشاء الشركات الوطنية والدواوين وصناديق المساهمة وعدة استثمارات ومحاولة تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى معتمدة في ذلك على التخطيط المركزي عبر رسم وتنفيذ جملة من المخططات تنموية استثمارية لتطوير قوى الانتاج وتوسيع قاعدة الاقتصاد يحتل فيها التصنيع دورا محوريا وعلى رأسها قطاع المحروقات، ولعل أهم ما تم تجسيده خلال هذه المرحلة التي تميزت بالفراغ في تحديد معالم السياسة الاقتصادية، التسيير الذاتي لتتجه بعدها الجزائر إلى خطوة التخفيف من التخطيط المركزي عن طريق عدة اصلاحات اقتصادية مست المؤسسات الاقتصادية من خلال عملية اعادة الهيكلة ثم استقلالية المؤسسات واعطاء مكانة للقطاع الخاص للمساهمة في العملية التنموية .وسنحاول خلال هذا المبحث تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة ،وشرح الوضع السياسي آنذاك لمعرفة المبادئ الإيديولوجية التي تقوم عليها السياسة التنموية واسسها النظرية والتطرق إلى المواثيق الرسمية التي من خلالها نظم الاقتصاد واختيرت الصناعات القاعدية كقاعدة للدفع بعجلة الاستثمارات لنعرج بعدها الى مرحلة المخططات التنموية في اطار سياسة تنموية تعمد على الخيار الاشتراكي كمنهج تنموي لتتخللها بعد ذلك عدة اصلاحات اقتصادية سميت بالذاتية وأخرى ابرمت مع المؤسسات المالية الدولية .

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

سعت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال إلى تصحيح الأوضاع في شتى المجالات وكان المجال الاقتصادي في صميم أولوياتها نظرا لدوره الحيوي في تحقيق الاستقرار والتنمية وقد اعتمدت في ذلك على سلسلة من المخططات التنموية التي تبنتها مع نهاية ستينيات القرن الماضي وأوائل السبعينات من القرن نفسه معتمدة في البداية على سياسة التصنيع ومن أجل فهم الاستراتيجية التنموية لابد من الإشارة إلى الوضع الاقتصادي والسياسي السائد في تلك الفترة.

الفرع الأول: الأوضاع الاقتصادية بعد الاستقلال

تميز الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال بجملة من الاختلالات نتيجة للتركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار في جميع الميادين والتي سنوضح بعض منها من خلال النقاط التالية:

- عدم قدرة الاقتصاد الوطني على التحرر من التبعية للخارج حيث بلغت نسبة الاستهلاك من قيمة الواردات في تلك المدة32 % . [1]
- عجز الجهاز الإنتاجي عن تموين نفسه بالمواد الأولية والسلع نصف المصنعة.
- اعتماده بشكل مفرط على إنتاج المحروقات وتصديرها.
- عدم التكامل بين القطاعات حيث تستغل الصناعة ما نسبته 25%من الإنتاج الزراعي في حين أن الزراعة لا تستعمل سوى 8%من المنتجات الصناعية.
- فراغ الخزينة الجزائرية بعد أن سحب المستعمر الفرنسي كل ودائعه وأمواله التي كانت موجودة بالبنوك. [2]
- تخريب هياكل البلاد، وترك 900.000هتار من أحسن الأراضي الفلاحية بالبلاد من طرف المعمرين.
- بقاء الوحدات الصناعية في حلة شغور.
- شغور الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الإدارية.[3]
- دمرت8000قرية تدميرا كليا والعديد من الطرق والجسور وأحرقت الغابات والآلاف من الهكتارات.

لم يكن الوضع الاجتماعي والثقافي بأفضل حال من الوضع الاقتصادي، إذ خلف الاستعمار الفرنسي تغيرات جوهرية في طبيعة السكان الجزائريين سواء من ناحية التركيبة الديموغرافية أو البنية الاجتماعية والثقافية ومن أبرز هذه التأثيرات:

- تهجير الفلاحيين الجزائريين من قراهم واخضاعهم لنظام المحتجزات الإجبارية.
- سقط مليون ونصف شهيد.
- محاولة طمس هوية الشعب الجزائري من خلال محو شخصيته الوطنية وثقافته الإسلامية.
- انتشار الأمية حيث بلغت90% بسبب السياسة الاستعمارية في مجال التعليم والتي تهدف إلى تجهيل الجزائريين وإجبارية التعليم على الأطفال الفرنسيين.
- تشجيع حملات التنصير لتشويه معالم الدين الإسلامي.

[1] بهلول محمد بلقاسم ،**تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،الطبعة الأولى،1993،ص28-29

[2] أحمد هني :**اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،1993ص22

الفرع الثاني: الوضع السياسي قبل الإصلاحات

لم يكن الوضع السياسي بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرف العديد من الاضطرابات السياسية والأحداث التي ساهمت في بلورة نموذج التنمية الذي كان غائب خلال هذه الفترة ولتحليل الوضع لابد من التطرق إلى الأحداث التي ميزته:

أولا: تحركات المنظمة العسكرية السرية OAS: وهي منظمة فرنسية أسست في 11فبراير1961 بإسبانيا تكونت من خليط من المعارضين المدنيين والعسكريين والجنرالات والعقداء المخلوعين والمرتزقة وبعد تكوينها مباشرة انطلقت في نشاطها وأعمالها الإجرامية من تخريب والقتل الفردي والجماعي ،تدمير المؤسسات الإدارية والثقافية والاقتصادية ،تحريض الإطارات الأوروبية واليهود على مغادرة الجزائر ،تجنيد المتطوعين من الضباط والجيش لتكوين مليشيات ووحدات مسلحة في الجبال وبعد توصل مساء يوم 18مارس 1962 إلى توقيع اتفاقية ايفيان حدد وقف إطلاق النار قامت على إثره المنظمة السرية بالعديد من العمليات الإرهابية التي طالت المنشأة الاقتصادية والثقافية كما احرقوا المكتبة الجامعية مما اسفر عن اتلاف ازيد من600كتاب كما قامت بتدمير حوالي 50مدرسة خلفت هذه المنظمة دمارا وخرابا واسعا مس كل جوانب الحياة للجزائريين وتسبب في خسائر يصعب تقديرها.2لكن جبهة التحرير الوطني استطاعت وضع حد لنشاطها الإرهابي في نهاية شهر جوان1962. [1]

ثانيا:أزمة صائفة 1962: بعد التوقيع على اتفاقية ايفيان ووقف إطلاق النار ،بدأت تطفو أزمة خطيرة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، [2] استمرت الصراعات الشخصية على السلطة وبلغت أوجها في صائفة 1962حيث احدثت ازمة سياسية كادت أن تجر البلاد إلى حرب أهلية لولا خروج الشعب في مسيرات معبرا عن سخطه عما يجري من صراع بين القيادات لكل من (يوسف بن خدة) وهيئة الأركان وانتهى لصالح الأخيرة بزعامة (أحمد بن بلة ،هواري بومدين ومحمد خيضر)، وتم إقصاء (يوسف بن خدة) وأتباعه وانتقلت السلطة إلى المكتب السياسي الجديد الذي يرأسه أحمد بن بلة إلا أن تخوف الجهاز العسكري من تركيز السلطة بيد (أحمد بن بلة) دفعهم إلى تنظيم انقلاب ضده بقيادة (هواري بومدين) سمي بالتصحيح الثوري وتكونت قيادة جماعية من العسكريين

[1] ام كلثوم عثامنية ،فاطمة الزهراء شعابنية، **منظمة الجيش السري الفرنسي وآثارها بالجزائر 1961–1962**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ،تخصص تاريخ المغرب العربي، قسم التاريخ المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945 ،قالمة2021-2022،ص35-38.

[2] بن سعيدي سمير ،**أزمة صائفة 1962واجتماع مابين الولايات بزمورة 24–25 جوان 1962**،مجلة البحوث التاريخية ،المنصة الجزائرية للمجلات العلمية،المجلد 05،العدد الثاني،31ديسمبر2021،ص431

والسياسيين التاريخيين سميت بمجلس الثورة والتي خولت لها ممارسة السيادة باسم الثورة. لم يكن ضمان حرية القرار السياسي وحده كفيل لوضع أرضية إنمائية تنطلق منها لتطبيق سياسة شاملة في كافة مجالات الحياة فتحقيق ذلك يعتمد على ارتباط الإرادة السياسة بالإرادة الاقتصادية، ولكون السلطة الحاكمة كان اهتمامها منصبا على تصحيح الوضع السياسي المضطرب فقد اعتبرت هذه المرحلة مرحلة انتظار مهدت لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة.

الفرع الثالث: مميزات السياسة الاقتصادية خلال 1962-1967

تميزت هذه الفترة بتهيئة الظروف لنموذج التنموي عبر عملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة ولعل أهم مميزات السياسة الاقتصادية خلال تلك الفترة:

أولا: سياسة التسيير الذاتي: يعتبر من أولى القرارات التي اتخذتها الجزائر في هذه الفترة وأهمها ويشمل التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم كما تعتبر تجربة التسيير الذاتي أكبر تجربة اقتصادية واجتماعية تشهدها الجزائر بعد الاستقلال وذلك بالنسبة لعدد الوحدات الإنتاجية المسيرة ذاتيا ،أو بالنسبة لعدد العاملين فيها.[1]

وتستنبط فكرة التسيير الذاتي أبجدياتها من الفكر الاشتراكي القائم على التخطيط وإلغاء الملكية الفردية وتعويضها بالملكية الجماعية والتسيير الجماعي ومن أهداف التسيير الذاتي القضاء على النظام الإقطاعي الذي يعيق تطبيق الإصلاحات الزراعية، إزالة النمط الاستعماري وذلك باللجوء إلى تأميم ممتلكات الأجانب والقضاء على الوحدات الاقتصادية الكبيرة بالإضافة إلى القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إعادة توزيع تلك الممتلكات التي تركها المعمرون، حيث قام العمال والفلاحون بمساعدة الحكومة على إعادة المؤسسات الزراعية والصناعية والخدماتية إلى الإنتاج بعد أن تحولت إلى أملاك شاغرة ولإضفاء الشرعية القانونية جاء مرسوم 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وتأميم جميع الممتلكات الفلاحية وبذلك فتح الباب أمام العمال للمشاركة

[1] لكحل عبد الكريم ،"**تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية والتطبيق (1962-1965)**"،مجلة البحوث التاريخية ،المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ، المجلد 05،العدد إثنان ،31ديسمبر 2021، ص474-475

في التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون والتي تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000عامل.[1]

ثانيا: تطبيق سياسة الثورة الزراعية: جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آلى إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع الغير عادل للأراضي الفلاحية وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14والذي قضى بـ :[2]

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها.

- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة (التعاونيات الفلاحية) بكيفية أنجع مما كانت مجزأة.

ثالثا: إنشاء دواوين وطنية: مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة والديوان الوطني للإصلاح الزراعي onra الذي يتضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا وتسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع onaco الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية.

رابعا: بداية التأميمات ووضع السياسة النقدية والمالية: نجحت الجزائر في استرجاع حقها الطبيعي في الإشراف الفعلي على مواردها الوطنية بمقتضى مراسيم التأميم في شهر مارس 1963وكانت قرارات التأميم اللبنة الأولى في استرجاع السيادة الكاملة، حيث قامت بتأميم الأملاك الاستعمارية مثل تأميم الأراضي الزراعية والمناجم، والشركات البترولية سنة 1966. [3]

---

[1] عبد الله بلوناس ، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من خطة السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية** ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية2004-2005 ،ص20-22

[2] جمال جعفري ، "**مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)**"،مجلة دفاتر اقتصادية، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، 2018/12/12،ص100-101

[3] بلعالية ميلود ،عيساني محمد ،" **صدى تأميم الأملاك الشاغرة في الجزائر مارس1963في جريدة لوموند الفرنسية** "، المجلة التاريخية الجزائرية ،المنصة الجزائرية للمجلات لعلمية،المجلد 05،العدد إثنان(2021)،ص867 .

موازاة مع ذلك وخشية من تهريب رؤوس الأموال شرعت الدولة في الرقابة على السياسة النقدية والمالية وذلك بإنشاء البنك المركزي سنة 1963، صك العملة ـ الدينار الجزائري ـ سنة1964 فرض الرقابة على الصرف مع منطقة الفرنك وعدم قابلية الدينار للتحويل، الرقابة على التجارة الخارجية.

خامسا: إنشاء الشركات الوطنية: أنشأت الدولة العديد من الشركات لتسيير القطاعات منها: الشركات البترولية بالإضافة إلى إنشاء شركات وطنية مثل شركة الكهرباء والغاز والشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، الشركة الوطنية للسكك الحديدية الجزائرية والتي انفصلت عن الشركة الفرنسية لنقل المسافرين والسلع والبضائع، الشركة الوطنية للمصبرات.

سادسا: بداية الاستثمارات: بالإضافة إلى التأميمات وإنشاء الشركات والدواوين قامت الدولة بالبدء في الاستثمار في جميع القطاعات خاصة في الصناعة والزراعة في ظل المؤشرات الاقتصادية المتدنية في إطار مخطط استعجالي للتنمية سنة1962كما أصدرت الدولة قانون الاستثمار سنة 1963 غير أن ما يميز هذه الاستثمارات ضآلتها كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول (01):حجم الاستثمارات خلال 1963-1966

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	153.8	370.9	810.3
كل القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6976.4

المصدر: Hocine, Ben Issad, économie de développement en Algérie. O.P.U .1982p

من خلال الأرقام المبينة في الجدول يظهر حجم الاستثمارات المتواضعة بالمقارنة مع الحجم المعتبر للاستثمار الصناعي على عكس الاستثمار الفلاحي الذي يظهر ضعيف. [1]

[1] شليغم سعاد ،"**مطبوعة السياسات الاقتصادية في الجزائر** " ، محاضرات لقسم سنة ثالثة ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ، قسم التنظيم السياسي والإداري ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم التنظيم السياسي والإداري ،الجامعة الجزائر -03-، 2022-2023،ص14

المطلب الثاني: السياسة التنموية في الجزائر أسسها النظرية والتطبيقية

في إطار سعي الجزائر لإعادة بناء اقتصادها الوطني عملت في البداية على اعتماد اسلوب التسيير الذاتي الذي تحدد من خلال عدة مواثيق كميثاق طرابلس سنة1962ومثاق الجزائر سنة1964، كخطوة تمهد الظروف لمرحلة جديدة تعتمد أسلوب التخطيط كمنهج اقتصادي.

الفرع الأول: سياسة التنمية من خلال المواثيق الرسمية

عملت الجزائر على إصدار عدة مواثيق تهدف من خلالها تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاته، ونعرض فيما يلي النصوص الأساسية التي حددت نموذج التنمية الاقتصادية بعد الاستقلال والتي أصبحت تمثل مرجعا ثابتا لتحديد السياسات الاقتصادية:

أولا: ميثاق طرابلس1962:يعد الميثاق أول وثيقة رسمية تقدم استراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر ومن أهم الوثائق التي حددت خارطة النظام الجزائري على مختلف الأصعدة خاصة في المجال الاقتصادي حيث ناد بضرورة قيام اشتراكية جزائرية مبنية على طبقة الفلاحين وعمال الأرض وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها، كما اعتبر تطوير الاقتصاد الفلاحي مرهون بتطوير الاقتصاد الصناعي ومناهضة الأسلوب الليبرالي كطريق للتنمية وأن تنظيم الاقتصاد يتطلب اتباع أسلوب التخطيط المركزي، وقد أعطى برنامج طرابلس الأولوية للصناعات القاعدية ،كما اقترح

إقامة صناعة وطنية للحديد والصلب.[1]

ثانيا: ميثاق الجزائر 16-20أفريل1964: يعتبر الوثيقة الرسمية الثانية التي تبنت سياسة اقتصادية واجتماعية تعتمد على مجموعة من المبادئ تهدف إلى:

- توسيع القطاع العمومي وتدعيم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر تستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة عند إقامة مثل هذه المجمعات.

- فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية وبناء قاعدة لتطورها.[1]

[1] كريمة جباري ، **الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق (دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي 1962-2019)**،تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم التنظيم السياسي والاداري،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 03 ،2020-2021 ، ص63

– تدعيم التخطيط الاشتراكي المسير ذاتيا.

–توسيع القطاع العمومي وتدعيم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

كما نص في الميدان الثقافي والاجتماعي على محو الأمية وتوفير المدارس لكل التلاميذ الذين هم في سن التمدرس، رفع المستوى المعيشي وتوجيه التنمية نحو مناطق المحرومة، تنظيم الصحة العمومية.

الفرع الثاني: الأسس الفكرية للنموذج التنموي

اتبعت الجزائر نموذج تنموي مستقل عن النماذج التنموية كالنظرية الغربية النيوكلاسيكية المتعلقة بتوزيع عوامل الإنتاج وحرية تنقل السلع المنتجة على المستوى الدولي والنموذج التنموي الموجه نحو التصدير الذي اتبعته دول جنوب شرق آسيا ، بنما اتبعت الجزائر نموذج تنموي يؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة كالصناعات الميكانيكية ،صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والتي تستطيع أن تخلق في محيطها المنظرين الرئيسين لاستراتيجية التصنيع. صناعات أخرى كما يركز هذا النموذج على أقطاب النمو ويعتبر كل من G. Destanne de Bernisو François perrouالمنظرين الرئيسين لاستراتيجية التصنيع في الجزائر

أولا: دوافع الاختيار: الفكرة الأساسية لهذا الاختيار تعود إلى البحث عن شروط تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع للشغل والإنتاج الصناعي والزراعي، والشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو تبني نموذج الصناعات المصنعة.

والتي تبنى على ما يلي :[2]

أ ـ ترابط بين مختلف القطاعات بخصوص مدخلات ومخرجات الإنتاج وهذا يقتضي وجود قطاع إنتاج سلع التجهيز والسلع الوسيطة الموجهة للاستهلاك الداخلي.

ب ـ يقود التصنيع إلى تأسيس علاقات منسجمة بين الصناعة والزراعة، فمن جهة تؤدي الصناعة إلى تحديث وتصنيع الزراعة عن طريق آثار الجذب والتحريض مما يسمح بتزويدها بعناصر تكوين رأس المال الثابت كما تعمل أيضا على فتح المجال أمام الزراعة لإنتاج المنتجات الزراعية.

[1] عرقوب نبيلة، "**مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي، المنصة الجزائرية للبحوث العلمية، العدد الاقتصادي 24 (2)،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر،ص165

[2] عبد الله بلوناس ، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

الفرع الثالث: تنفيذ السياسة التنموية من خلال المخططات التنموية

بعد تسطير الاستراتيجية التنموية عبر المواثيق الرسمية وفي ظل التوجه الإشتراكي، شرعت القيادة السياسية في تطبيق المخططات التنموية ابتداء من عام 1967 منها المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)ثم المخططان الرباعيان الأول(1970-1973)والرباعي الثاني (1974-1978)الإضافة إلى المرحلة تكميلية (1978-1979)كما سطرت لكل مخطط جملة من الأهداف.

وقبل الخوض في مضامين هذه المخططات لابد من الوقوف على أهم النقا ط التي اتخذتها الدولة لإطلاق المخططات التنموية والتي ارتكزت على ما يلي:

إنشاء قطاع عمومي من خلال إعادة تنشيط المؤسسات الموروثة بعد الاستقلال.

تأميم المؤسسات المنجمية (8ماي1966) والجهاز المصرفي سنة1969واسترجاع مشروع مركب الحجار بعنابة في نفس السنة.

القيام بسلسلة التأميمات بين سنة1968حتى1970والتي أصبحت تحت تصرف الدولة سنة1971.

تأميم 45مؤسسة في مختلف الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والبناء بذل جهود كبيرة في مجال التربية الوطنية حوالي 10%من الناتج الخام بالإضافة إلى 13معهدا تكنولوجي وابرام عدة عقود تكوين.

أولا: المخطط الثلاثي 1967-1969: يعتبر المخطط الثلاثي أول مخطط بدأت به الجزائر حيث تحدد من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر وهو مخطط قصير الآجال والجدول التالي يوضح الاستثمارات المخصصة لكل قطاع :[1]

[1] كريمة جباري ، مرجع سبق ذكره، ص75

الجدول رقم (02): توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بين القطاعات المختلفة الوحدة مليون(دج)

القطاعات	استثمارات مخططة		التنفيذ	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الزراعة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	117	60
القطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
القطاع الإداري	441	4	304	70
الاستثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	/

Source :Bessaha Abdelgani, Développement de l'Algérie et Problèmes de financement de l'industrie, Mémoirde université,p 121

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

-اعطاء الأولوية والأهمية في الاستثمارات إلى قطاع الصناعة وتنفيذ ما كان مخطط له بنسبة كبيرة قدرت ب(87%).

- ضعف المخصصات المالية المرصودة لبقية القطاعات الأخرى وخاصة قطاع التربية، السكن القطاع الاجتماعي.

وهو مخطط قصير الأجل، حيث أعطت الدولة الأولوية في هذا المخطط إلى قطاع التصنيع بحجم استثمار بلغت قيمته 9.16 مليار دج موزعة على ثلاث مجموعات كما يلي:[1]

1-الاستثمارات الإنتاجية المباشرة:

اهتمت الدولة بتطوير هيكل الإنتاج حيث تم استثمار مبلغ 6079مليار دج موزعة كالتالي:

الصناعة: 4.91 مليار دينار جزائري.

-الزراعة: 1.88مليار دينار جزائري.

2-الاستثمارات الشبه إنتاجية:

يرتكز الاستثمار فيها على قطاع خدمات الإنتاج مثل التخزين والتوزيع والمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل حيث تم استثمار مبلغ 0.36مليار دينار جزائري

3-الاستثمارات غير الإنتاجية: و هي استثمارات تدعم هيكل الانتاج بخدمات تساعد على تحسين معدل إنتاجية العمل بما توفره من مرافق عامة كالطرق والطاقة الكهربائية، وقد تم استثمار مبلغ 2.01مليار دينار جزائري .

وكان الهدف من هذا المخطط تطوير الجهاز التنفيذي الذي كان يعاني الضعف والتبعية الاقتصادية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

ثانيا: المخططان الرباعيان الأول والثاني (1970-1977)

أ-المخطط الرباعي الأول (1970-1973) يعتبر مخطط متوسط المدى رصد له مبلغ 27740 مليون دج وهو يمثل ثلاث أضعاف المخطط الثلاثي،[2] ويهدف إلى إنشاء الصناعات القاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد وقد بلغ الاستثمار الموجه له 28مليارد ج مقسمة حسب الأولويات والضرورة القطاعية وكان الاهتمام الأول بالتصنيع وكذا تطوير المناطق الريفية لإحداث توازن بينها وبين مناطق المدن وتوسيع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وإشراك العمال في نشاط المؤسسة.

[1] صهران فاطمة،« **محاضرات في مادة سياسات التنمية المحلية** » **(بحث غير منشور)**، سياسات التنمية المحلية، محاضرات ثانية ماستر **تخصص ادارة محلية** ،قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ،سعيدة، ،2024-2025، ص52.

[2] مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية البرامج التنموية وانعكاساتها على سياسة التشغيل-دراسة تحليلية-أطروحة**، لنيل شهادة

ولتحقيق هذه الأهداف رفعت الدولة حجم الاستثمارات والجدول التالي يوضح ذلك:[1]

الجدول رقم (03): حجم الاستثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

الوحدة مليار (دج)

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
1-القطاع الزراعة	4.94	04.35
2-قطاع الصناعة	12.4	20.6
3-قطاع شبه المنتج	01.87	02.60
-القطاع غير المنتج	27.75	07.92
مجموع الاستثمارات	27.75	36.31

المصدر: محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1999، ص25.

من خلال الجدول نلاحظ الاستثمارات قد تطورت من حيث الحجم فبعد أن كان مقررا استثمار 27.75 مليار دج تم استثار في الواقع 36.31مليار دج، أي بزيادة قدرها 8.45مليار دج.

ومقارنة مع المخطط الثلاثي نلاحظ التطور الكبير في حجم الاستثمارات السنوي فبعد أن كان متوسط السنوي للاستثمار 3مليار دج، ارتفع إلى حدود 9مليار دج في المخطط الرباعي الأول أي بزيادة ثلاث أضعاف ونجد قطاع الصناعة حصد أكثر من57 %من قيمة الاستثمارات الفعلية وها ما يتماشى مع مضمون الاستراتيجية التنموية.

ب- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يعتبر هذا المخطط أكبر قفزة استثمارية كمية ونوعية وذلك لظروف المالية المواتية حيث تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع سعر البرميل من البترول من 33 دولار في سنة 1971إلى 9.25دولار في ديسمبر1973والزيادة في تصدير البترول من 23مليون طن سنة1963،إلى 42مليون سنة 1969،إلى 46مليون سنة 1972والتي ساعدت الدولة على الخوض في عملية التنمية الاقتصادية

[1] شليغم سعاد ،**مطبوعة السياسات الاقتصادية في الجزائر** ،جامعة الجزائر -03-،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2022-2023،ص20

بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة ،[1] وقد بلغت استثمارات هذا المخطط 121.23مليار دج وقد تم التركيز في هذا المخطط على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء الوطن ،كما تم التركيز في هذا المخطط على تنمية قطاع الإنتاج المادي مثل ما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم(4) : تكاليف قطاع الانتاج المادي الوحدة :مليار دج

البيان / القطاعات	تكاليف الرامج الجديدة	تكاليف البرامج الكلية
الصناعة	14.12	31.60
الصناعة ومؤسسات الانجاز	65.35	172.75
التوزيع	13.84	23.65
البنية التحتية الاقتصادية	04.08	08.20
البنية التحتية الاجتماعية	29.08	75.10
	126.47	311.30

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ص266.

الملاحظ من خلال الجدول اهتمام الدولة بالصناعة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الشاملة في المجتمع .

-استثمارات المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978-1979)

تم انجاز استثمارات سنة1978 بحجم 52.65مليار دج أما استثمارات سنة 1979 بلغت انجازاتها المالية 54.78مليار دج.

3-المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989)

تجسدت الاستراتيجية التنموية في هذه الفترة من خلال المخططين التنمويين الخماسي الأول (1980-1984) والخماسي الثاني (1985-1989) واللذين رصد لهما غلاف مالي قدر بأكثر من 715مليار دج، حيث

[1] عامر هني ، "**قراءة في مخططات التنمية بالجزائر**"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ،المنصة الجزائرية للبحوث العلمية، العدد الرابع ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 31ديسمبر2020،ص217

جاءت هذين المخططين في فترة الثمانينات في ظل النتائج السلبية للمخططات السابقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمتمثلة في:[1]

- منافسة الصناعة للزراعة حيث استعملت الأراضي الخصبة للمشاريع الصناعية.
- تفشي ظاهرة التفاوت الجهوي جرّاء التوزيع غير العادل للمشاريع الصناعية مما زاد حدّة النزوح الريفي.
- ارتفاع مستوى البطالة حيث قدرت نسبتها سنة1979ب19%

ولحصر هذه الاختلالات عملت الدولة على إدخال جملة من الاصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني كان أهمها إعادة الهيكلة العضوية والمالية، صدور القانون الثالث للاستثمار سنة1982 وقد تكرست الطموحات المعبر عنها في المخططات التنموية التالية:

أولا: المخطط الخماسي الأول(1980-1984)

خصص لهذا المخطط غلاف مالي قدر ب550مليار دج، وكان هدفه تخفيض حجم الديون، وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرارات ومنح الأولوية لقطاعات الزراعة والري إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة وكذا التحكم في التوازنات المالية الخارجية، قامت الجزائر من خلال هذا المخطط بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور وادخال المخططات السنوية.[2]

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)

في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني وقد شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية ضمن مخطط طويل الأجل، تجسدت سياسة التنمية من خلال هذا المخطط نحو دعم اللامركزية وتطبيق أسلب إعادة الهيكلة بالإضافة إلى نظام استقلالية المؤسسات الاقتصادية مع نهاية سنة1987أو ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي الجديد وفيما يتعلق بالاستثمارات وقد خص هذا المخطط باعتماد يقدر ب828.38مليار دج.

[1] كريمة جباري ،**مرجع سابق** ،ص89

[2] د/عرقوب نبيلة ،"**مسيرة التمية في الجزائر وآليات إنجاحها** " ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المنصة الجزائرية للبحوث العلمية،العدد 24،جامعة امحمد بوقرة بومرداس،ص167-168

ولمعرفة توزيع استثمارا المخطط الخماسي الثاني ندرج الجدول التالي:

الشكل رقم (05): يمثل نسب المصاريف المتراكمة للبرنامج الوطني للاستثمارات1985-1989

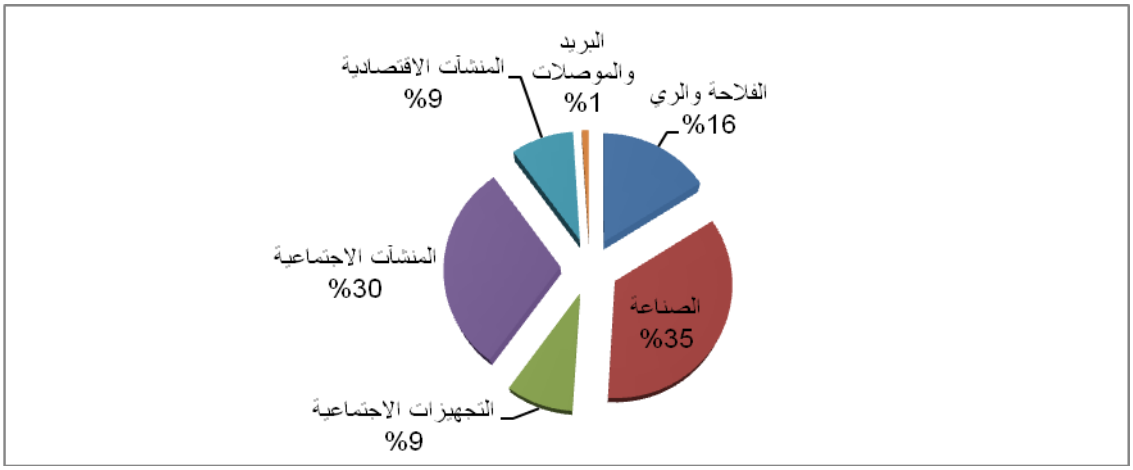

التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1984-1989)،جانفي 1985،الجزائر ،ص173 .

فمجموع مصاريف المتراكمة للفترة 1985-1985 قدرت ب550مليار دج ومن خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة أخذ حصة الأسد بنسبة35%من إجمالي المصاريف المتراكمة بمصاريف قدرت ب174.2مليار دج في حين أن ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيرا سواء بالنسبة للتقديرات أو الانجاز نلاحظ اهتمام الدولة بقطاع الفلاحة والري أما باقي القطاعات (المنشآت الاقتصادية، المنشآت الاجتماعية، البريد والموصلات) حسب تقرير برنامج المخطط فقد حصل على النسب التالية من مجموع المصاريف المتراكمة.

المبحث الثاني: تطور الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق خلال الفترة(1986-1998)

عرف الاقتصاد الوطني تدهورا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في سنة1986 أين أصبحت قيمته تتراوح ما بين 10و18 دولار لتنهار بذلك إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات مما دفع بالجزائر إلى الإسراع في اعتماد سياسة إنمائية جديدة اصطلح على تسميتها بالإصلاح الاقتصادي الجديد وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والتي بدأت معالمها منذ سنة 1986بالإضافة إلى أهم الإصلاحات والتدابير للدخول إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: الاصلاحات الاقتصادية الذاتية

تمثلت محاولة الاصلاح الذاتي التي قامت بها الجزائر في منتصف الثمانينيات في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات ومنحها استقلاليتها ودعم دور القطاع الخاص في العملية التنموية وكذا دعوة الرأسمال الأجنبي

للاستثمار في الجزائر ولتوضيح ذلك سنتناول أهم ما جاء في الاصلاحات الاقتصادية الذاتية التي قامت بها الجزائر على النحو التالي:

الفرع الأول: إعادة الهيكلة العضوية

عملت الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية على تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم وكذلك إزالة العوائق التي تحد تحقيق المؤسسات العمومية للربح وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال تعريف الهيكلة العضوية وشرح الغرض منها .

– تعريف إعادة الهيكلة العضوية: ويقصد بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات تقسيمها إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها وتحسين مردوديتها.

وقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية:[1]

- التخصص: أي كل مؤسسة جديدة في نشاط معين.
- التقسيم الجغرافي: أي تقسيم المؤسسة الكبيرة الموجودة بمدينة ما إلى وحدات صغيرة تابعة لها في مناطق أخرى من الوطن.

وفي سنة 1982 تمت إعادة الهيكلة العضوية لنحو 150مؤسسة بحيث أصبح عددها 480مؤسسة.

الفرع الثاني: إعادة الهيكلة المالية:

إن الغرض من إعادة الهيكلة المالية هو إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورأس المال وتصفية الذمم واعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة بالمؤسسة، انشاء مجلس النقد والقرض المسؤول عن صياغة السياسة النقدية بشكل عام.[2]

وتعود أسباب إعادة الهيكلة المالية إلى:[3]

- ارتفاع تكاليف المواد المستوردة الداخلة في العمليات الانتاجية.

---

[1] كريمة جباري مرجع سبق ذكره ،ص98

[2] بوغابة زينة ،بوزيان نصيرة ،**إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، قسم حقوق ،تخصص القانون الاقتصادي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2021-2022،ص17

[3] إيمان نايلي دواودة،**محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عموميةاقتصادية –حالة مؤسستين جزائريتين–** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص مالية المؤسسات ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر3،2014-2015،ص64.

- زيادة تكاليف التوزيع.
- اختلال التوازن بين سعر البيع وسعر التكلفة نتيجة غياب المحاسبة التحليلية.
- تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية مما يعبر عن تبعيتها المالية.
- ضعف كفاءة المحافظ الاستثمارية وضعف التسيير وإضفاء الطابع الاداري عليه من جراء الإعذارات الادارية النازلة من فوق بسبب سيطرة القطاع العام على هيكل الملكية

ونظرا لفشل الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت على المؤسسات العمومية ،مما استدعى على الحكومة إعطاء مسيري المؤسسات حرية إتخاذ القرار والمبادرة وفق قواعد السوق وذلك من خلال استقلالية المؤسسات سنة1988.

أولا: استقلالية المؤسسات: صدر قانون استقلالية المؤسسات في بداية عام1988 بواسطة القانون رقم 88-01، المؤرخ في 12 /1988/01المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية ويقصد بالاستقلالية جعل المؤسسة بعيدا عن الوصاية وجعلها تتفاعل مع السوق وتلبية حاجاته بإنتاج السلع والخدمات وقد منحت أغلبية المؤسسات العمومية استقلاليتها من الجانبين القانوني والتشغيلي.

شملت هذه الاستقلالية البنوك فجعلتها حرّة في منح تمويلاتها على أساس الجدوى الاقتصادية، مع انسحاب الخزينة العمومية من مجال تمويل الاستثمارات باستثناء الاستراتيجية منها.

ثانيا: إنشاء صناديق المساهمة:

تعتبر شركة مساهمة عمومية تقوم باستثمارات لفائدة الدولة عن طريق المساهمة في رأس مال المؤسسة العمومية الاقتصادية، اسندت لهذه الصناديق مهمة التسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة، حيث تم إنشاء 8صناديق مساهمة وكل صندوق خصص له رأسمال وتقوم هذه الصناديق بمتابعة تنفيذ مخطط المؤسسة بواسطة ممثليها في مجلس الإدارة والتدخل في زيادة وإنقاص رأسمال المؤسسات إن استدعى الأمر ذلك.

ثالثا: استقلالية التجارة الخارجية: كان وراء هذه الرؤية الجديدة عدة أسباب تتمثل أساسا فيمايلي:

أ ـ الانخفاض المحسوس للموارد النفطية، خاصة بعد أن عصفت بها أزمة 1986.

ب –تميز الاقتصاد الجزائري، بأنه اقتصاد ندرة، وقد ظهرت هذه الندرة بشكل جلي في غياب المواد الأساسية للمواطن ونقص المواد الأولية الضرورة لاستمرار عمل المصانع، واحساسا من السلطة بخطورة الوضعية تبنت سياسة إحلال الصادرات محل الواردات بغرض تنويع هيكل الصادرات الوطنية. [1]

رابعا: مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص: عبرت السلطات العمومية عن نيتها في تحرير الاقتصاد الوطني بالتحول التدريجي من نظام الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، وترجم ذلك بإصدار العديد من القوانيين والأوامر والمراسيم والقرارات وذلك من خلال:[2]

- قانون الاستثمار 11/82 الذي قنن الاستثمار الأجنبي وسمح له بالاشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته 50%.
- قانون رقم 19/87 مؤرخ في 8ديسمبر المتضمن قانون المستثمرات الفلاحية 1987لاسيما المادة08-23منه التي سمحت للفلاحين اكتساب حق الانتفاع الدائم .[3]
- قانون رقم 29/88المؤرخ في 19 جويلية 1988 بخصوص التجارة الخارجية وفتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج ووضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

كما طرح قانون جديد للاستثمار سنة1988 أكثر انفتاحا على القطاع الخاص حيث تم إلغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمار ها مع إلغاء التصريح المسبق.

ورغم الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، إلا أن الأوضاع في نهاية الثمانينات لم تتحسن خاصة على مستوى النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات سالبة.

المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية المفروضة في ظل المؤسسات المالية الدولية

في خضم الأحداث السياسية الوطنية والدولية والأزمة الاقتصادية الخانقة والتوجه الدولي نحو اقتصاد السوق بعد ثورات التحول عن النظام الاشتراكي مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وخاصة الأحداث السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في شهر أكتوبر من عام1988، قررت السلطات الحكومية التخلي التدريجي عن

---

1 عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2007، ص 203

2 عبدالله بلوناس، مرجع سبق ذكره ،ص104.

3 د.محمودي عبد العزيز ،"تسوية عقود التنازل عن المستثمرات الفلاحية في ظل سريان القانون 10-03المؤرخ في 2010/08/15المتعلق بالامتياز الفلاحي" ،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع ،جامعة سعد دحلب بالبليدة ،الجزائر ،ص115

الأسلوب الذي يعتمد على المخططات الاقتصادية كأداة للتنمية ، والإسراع في الاصلاحات نحو مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية مما حتم عليها اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)من خلال التوقيع على اتفاقين مع صندوق النقد الدولي تلتزم فيه الجزائر بالانخراط في اقتصاد السوق عبر تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والذي يمر بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: التثبيت الاقتصادي ويتكفل به صندوق النقد الدولي

المرحلة الثانية: الإصلاح الهيكلي على المدى المتوسط والبعيد ويتكفل به البنك العالمي

المرحلة الثالثة: الاصلاحات السياسية

ولذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التفصيل في كل المراحل الثلاث مبرزين الأهداف الرئيسية لتلك البرامج على النحو التالي

الفرع الأول: الاصلاحات الاقتصادية في إطار الاستقرار الاقتصادي(1989–1994)

شهدت هذه الفترة توقيع الجزائر ثلاث اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والمتمثلة في اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأولى والثانية والثالثة.

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول والثاني

قامت الجزائر من خلاله بسلسلة من الاصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التثبيت الذي توج بتوقيع اتفاق الاستعداد الائتماني « Standby » مع صندوق النقد الدولي في 30ماي 1989 والتزمت بتحقيق الشروط التالية:[1]

- احتواء وتيرة التضخم ومحاولة تقريبه مع مستويات التضخم العالمية.
- تقليص العجز في الميزانية العامة.
- متابعة خفض سعر الصرف(تخفيض الدينار مقابل الدولار).
- تحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.
- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل.

أ – إصلاح نظام الأسعار :

تم الشروع في تحرير الأسعار منذ سنة1989بموجب القانون 89 –12 المتعلق بالأسعار كأول قانون جاء

[1] سلامة وفاء، **،مرجع سبق ذكره**،ص39.

حيث أنه بداية من جوان 1991تم تحرير كل الأسعار ماعدا 50منتوجا بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش ربح أقصى تحدده الدولة و22منتوجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة.

ب–إصلاح النظام المصرفي:

يمكن تلخيص أهم الاصلاحات التي مست القطاع المصرفي ما قبل سنة1994على النحو التالي:[1]

– صدور قانون النقد والقرض[2] 90- 10المؤرخ في 10أفريل 1990 حيث تم من خلاله إعادة للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان، ابعاد الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها مقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية، إلغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية بحيث وضعت في هيئة جديدة اسمها "مجلس النقد والقرض" .[3]

– منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية.

–إرساء مبدأ توحيد المعاملات بين المؤسسات المالية والمصرفية من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية فيما يتعلق بمنح الائتمان.

–توسيع السوق النقدي ليشمل المؤسسات غير المصرفية (شركات التأمين) بحيث يسمح لها بإقراض الأموال الفائضة عن حاجاتها.

ج – تحرير نظام تحديد الأجور للعمال :

وذلك بإعتماد البرلمان الجزائري سنة 1990مادة تسمح بتحديد الأجور على أساس التفاوض ضمن معطيات اقتصادية وحسب مردود العمل، عكس ما كان معروف وفق القانون العام للعمال الذي كان ينص على المساواة في الأجور لصالح فئات متساوية.[4]

د–تدعيم التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية

حيث جاءت عدة نصوص مكرسة لهذا التوجه نلمسها في:

---

[1] بوعتروس عبد الحق ،"**الاصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة**"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول،20–09–2020، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائرص64**

[2] القانون 90–10 المؤرخ في 14أفريل 1990،**يتعلق بالنقد والقرض** –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،العدد16،الصادر في 18أفريل 1990

[3] بوزيدي إلياس،**القانون البنكي الجزائري محاضرات** ،الجزء الأول ،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ،ا الجزء الأول ،الجزائر،2020 ،ص54-55

– قانون المالية لسنة 1990ومنشور وزارة التجارة رقم90-60المؤرخ في 20أوت 1990ولائحة بنك الجزائر (90-04) الترخيص للمؤسسات الوطنية والأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير (الوكلاء المعتمدون، وتجار الجملة) وهو ما يسمح للمؤسسات ممارسة الاستيراد لقائمة من المنتجات المرخص بها.

-المرسوم التنفيذي :91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلَق بشروط التدَخل في ميدان التجارة الخارجية، حيث تضمنت مواده مبدأ التحرير الفعلي وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

هـ-إعادة هيكلة القطاع الفلاحي: عملت الجزائر على إعادة هيكلة القطاع الفلاحي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم90-25 المؤرخ في 11/18/ 1990المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 455000هتار ل نحو22 ألف مالك سابق، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 90-25 المؤرخ في 18نوفمبر 1990 اهم ما يميز هذه الفترة من الإصلاحات وأهم ما جاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية:

– الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08/نوفمبر/1971 بسبب المشاكل التي سببها بحيث أصبحت الأر اضي لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية

– إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا قد تحصلوا على تعويضات مالية أو عينية.

– يحول الحق الدائم الممنوح للمستغلين إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر.

ثانيا :إتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من03جوان 1991إلى غاية30مارس 1992

في 03 جوان 1991 تم الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي ، بموجب هذا الاتفاق وافق صندوق النقد الدولي على تقديم مبلغ 300مليون وحدة حقوق سحب خاصَة على 4أقساط ،بحيث اشترط مقابل استعمال هذا المبلغ وضع برنامج تثبيت قصير الأجل .

يهدف هذا الاتفاق إلى:

– تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات العمومية.

-إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم

– إصلاح المنظومة المالية بما فيها اصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.

– تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال رفع صادرات النفط.

– تخفيض قيمة سعر الصرف.

– خوصصة المؤسسات العاجزة عن تحقيق مردودية مقبولة.

– خلال هذه الفترة حققت نتائج التالية:[1]

14 مليار فائض في رصيد الخزينة نتيجة تطبيق سياسة ترشيد في النفقات العامة ورفع الارادات.

-بلغ الفائض في الميزان التجاري قيمة4.70مليار دولار حيث قدرت الواردات ب8.03 مليار دولار والصادرات ب12.73مليار دولار.

انخفضت المديونية الخارجية من 28.37مليار دولار سنة1990إلى 27.67مليار دولار سنة 1991لكن رغم هذه النتائج الا أن بداية سنة1993سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب100مليار دج وانخفضت قيمة الإرادات بسب انهيار أسعار النفط.

-النمو الحقيقي للاقتصاد بلغ (-2) سنة1993

– إنخفض التضخم من 32%عام 1992إلى 20.8%عام 1993

ثالثا: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1أفريل 1994–31مارس 1995) : برمج هذا الاتفاق على المدى المتوسط يتم تسديده عل مدى 10سنوات مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة شهدت الاصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة عدة تدابير جد حازمة تتعلق بـ:

- عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها.
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي.
- تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة، وخفض الدعم لبعض المنتجات الأخرى كالسميد والحليب.
- تخفيض خدمات الديون الخارجية.
- مراجعة سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار وجعله قابل للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية.
- الحد من التضخم النقدي
- الحد من القيود البيروقراطية الإدارية المفروضة على الاستيراد وبتالي تحرير التجارة الخارجية.
- فتح الأسواق للمنتج الخاص الداخلي والخارجي.

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي (1995/05/22 –1998/05/21): دخلت الجزائر نطاق الإصلاح الهيكلي بعد أن عاش الاقتصاد اختلالات هيكلية مست كل جوانب الاقتصاد الكلي والناتجة عن مشكل المديونية

[1] بوغابة زينة ،بوزيان نصيرة ، ،مرجع سبق ذكره، **ص63**

الذي أجبر الدولة على الدخول في مفاوضات من أجل إعادة جدولة ديونها ويتضمن برنامج التعديل الهيكلي مجموعة من الاصلاحات العميقة في الهيكل الاقتصادي والمتمثلة في:[1]

- ترشيد النفقات العمومية.
- مواصلة تحرير الأسعر وإزالة القيود على التجارة.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإدخال الخوصصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ولشرح هذه الاصلاحات بشكل مفصل لابد من التطرق إلى ما يلي:

1-إصلاح سياسة التجارة الخارجية:

يقضي برنامج التصحيح الهيكلي بتحرير التجارة الخارجية من خلال تكريس مبدأ الانفتاح، ونزع الطابع المركزي وتدعيم الاندماج في الاقتصادي العالمي (محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (omc) والاتفاق مع الاتحاد الأوربي لإنشاء منطقة للتبادل الحر. ومن هذه الإصلاحات:

- تحرير الواردات من المعدات الصناعية.
- تحرير الصادرات لكل المنتجات باستثناء شتلات النخيل والغنم الولود والأشياء الفنية.
- إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية التي كانت محظورة.
- إلغاء الأساليب التميزية بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب.
- الترخيص لكل صفقة بدون قيود مرتبطة بالتمويل بشكل عام باستثناء مجموعة من السلع التي حددتها الحكومة في قائمتين:

- الأولى المنتجات الحساسة والضرورية والتي يتطلب استيرادها بعض المعايير الفنية والمهنية.
- الثانية: حماية الصناعات المحلية الناشئة بغية إعطائها الوقت الكافي لدخول المنافسة.

2 -إصلاح سياسة سعر الصرف:

شهد نظام الصرف في الجزائر تعديلات عديدة بغية تحقيق عدة أهداف أهمها خلق توازن في ميزان المدفوعات بتخفيض العملة الوطنية مما يسمح بزيادة الصادرات ومن الخطوات المهمة التي اتخذت في جانفي 1996 استحداث سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك وانشاء مكاتب الصرف سنة1997.

[1] صهران فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص61

3- اصلاح السياسة المالية

يستهدف هذا الإصلاح السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة الذي كان يمول عن طريق الجهاز المصرفي وكذا الإقتراض من الخارج الأمر الذي أدي إلى زيادة المديونية الخارجية وارتفاع خدمة الدين الخارجي ولعل من أبرز الإصلاحات التي اتّخذت كإجراء من أجل القضاء على العجز وإحداث فائض في الميزانية:

أ-الإجراءات التقشفية للنفقات

عملت الحكومة على تخفيض النفقات بأكثر من 3.5 من الناتج الإجمالي المحلي بفعل تحرير الأسعار من خلال إلغاء الدعم للسلع ذات الاستهلاك الواسع حيث تم رفع الدعم بشكل تدريجي على مختلف السلع الأساسية الغذائية، كما جمدت عمليات التوظيف في القطاع العمومي .

ب- الإجراءات التوسعية لزيادة الإرادات العامة

عملت الحكومة على رفع الإرادات العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي حيث منحت المستثمرين مزايا ضريبية وجمركية وفرضت ضريبة على المداخيل غير قارة و وسعت من الوعاء الضريبي ليشمل متعاملين آخرين.

ج- خصخصة مؤسسات القطاع العام

إن المرسوم التنفيذي رقم 22/95 الملغى يوضح القواعد العامة لخوصصة المؤسسات العامة ،حيث نصت المادة 02من الأمر 95-22 على مجموعة من القطاعات تعتبرها خاضعة لقواعد المنافسة وقابلة للخوصصة كالفندقة والسياحة ،النقل البري للمسافرين والبضائع ،التأمينات ،صناعات النسيج ،الصناعات الزراعية الغذائية ،التجارة والتوزيع ،البناء، الري ولعل الغاية من حصر الخوصصة في القطاعات التنافسية دون غيرها يرجع بعدم رغبة المشرع بالمخاطرة بالمؤسسات الاستراتيجية نظرا لحداثة التجربة من جهة والحيوية التي تتمتع بها هذه المؤسسات من جهة أخرى.[1]

لتفعيل عملية الخصخصة أنشئت خمسة شركات قابضة تهتم بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص ولإضفاء مرونة على إجراءات تحويل الملكية سمح بإمكانية الدفع على أقساط ومشاركة العمال في أسهم رأس المال.[2]

[1] د.شوقي يعيش تمام ،"**خوصصة المؤسسات الاقتصادية في النظام القانوني الجزائري نحو مقاربة التوفيق بين الوسائل والأهداف**"،مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ،منشورات الحلبي ،المجلد 4،لعددالأول،افريل 2021،بيروت ،ص90

[2] ناصر مراد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ،جامعة البليدة، الجزائر ،ص146

د- إعادة جدولة الديون: تمكنت الجزائر من الحصول على اتفاق إعادة جدولة الديون مع نادي لندن وقد تم جدولة في إطار الاتفاقيتين 7ملايير و3.2مليار دولار على التوالي بينما كان موضوع إعادة الجدولة ما قيمته 14مليار دولار من إجمالي القروض المراد جدولتها.

هـ- تنمية القطاع الخاص :

اعتمدت الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية جملة من الإجراءات من أجل ترقية القطاع الخاص الوطني وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لهذا الغرض قانون الاستثمار الجديد تقرر من خلاله منح امتيازات جبائيه وتمويلية لفائدة المستثمرين وتخفيف الإجراءات الإدارية ،أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فقد أعطى قانون النقد والقرض وقانون الاستثمار امتيازات كضمان تحويل الأموال وحق اللجوء إلى التحكيم الدولي وتشجيع الإنتاج في بعض المجالات كالقطاع الصناعي.[1]

الفرع الثاني: انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري

هناك عدة آثار ترتبت على هذه الاصلاحات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتي تمثلت في:

أولا : الآثار الاقتصادية: لقد كان لبرامج التصحيح الهيكلي، نتائج إيجابية نوعا ما وأفرزت تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الاقتصادية منها:

1- معدل النمو الاقتصادي :حققت الجزائر خلال الفترة قبل سنة 1994نمو اقتصادي منخفض بسبب السياسة التقشفية التي طبقتها الجزائر .

2 ـ التضخم : شهدت معدلات التضخم خلال الفترة التي سبقت برنامج التثبيت الاقتصادي من 1990-1993ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغت 31.7% سنة1992 والتي بدأت في الانخفاض خلال الفترة 1994-1995خلال ابرام برنامج التثبيت الاقتصادي

ج ـ الميزانية: قامت الجزائر بإتباع سياسة تقشفية صارمة بداية من سنة1994 لتخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة خاصة الضريبية. .

د ـ المديونية الخارجية: بلغت أقصاها خلال سنة 1990- 1998، حيث بلغت 33مليار دولار .

[1] الدراجي شعوة ،"ضرورة العودة إلى التعديل الهيكلي من أجل تصحيح مسار الاقتصاد الوطني"، الأفاق للدراسات الاقتصادية ،المجلد 07،العدد الثاني،2022/10/04،جامعة جيجل ،الجزائر،ص11.

3-عجز في ميزان المدفوعات: بلغ نسبة العجز 20.8 مليون دولار سنة 1991، وتم تمويل هذا العجز باستغلال احتياط الصرف .

ثانيا الآثار الاجتماعية: خلفت برامج الاصلاحات الاقتصادية أثار وخيمة على المستوى الاجتماعي خاصة فيما تعلق بمستوى التشغيل ،حيث ارتفع حجم البطالة 19.7خلال سنة1994 بسبب غلق المؤسسات العمومية وخصخصتها.

المبحث الثالث: تطور الإصلاحات الاقتصادية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي

شرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات اقتصادية جديدة بالاعتماد على سياسة مالية توسعية تختلف عن تلك السياسة الإصلاحية السابقة جاري تنفيذها في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تتلخص في ثلاث برامج تنموية وهي:

-البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

- البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو.

- البرنامج الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

وسنعمل من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهداف ومضامين هذه البرامج وأهم الاصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها.

المطلب الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

جاء هذا البرنامج عقب بداية الانفراج في أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة وقد رصدت له أموال كبيرة قدرت ب7.5مليار دولار أي ما يعادل 525مليون دينار جزائري موزعة كما يلي[1]

[1] فوزية خلوط:"**برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة** "،مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر ،العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر،99.

الجدول رقم (06) : التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	المبالغ المالية (ملياردج)	نسبة المبالغ %
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	525	100

نلاحظ من خلال الجدول كبر حجم المبالغ المخصصة للسنتين 2001و2002 وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي.

وزع الغلاف المالي لهذا البرنامج على أربعة قطاعات على مدار أربع سنوات والتي نوضحها في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (07) :التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1)أشغال كبرى والهياكل قاعدية	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**
2)تنمية محلية وبشرية	**71.8**	**72.8**	**53.1**	**6.5**	**204.2**
3)دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	**10.6**	**20.3**	**22.5**	**12.0**	**65.4**
3)دعم الإصلاحات	**30.0**	**15.0**	**-**	**-**	**45.0**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر،2005،ص87.

- نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية أخذ أكبر حصة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وذلك من أجل تدارك العجز الإصلاحات الاقتصادية في سنوات التسعينيات في تقليص حجم الإنفاق الموجه للاستثمار.

[1] سميرة طالبي ، ،مرجع مرجع سبق ذكره،ص181

- جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج نظرا لترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي والذي سيؤدي إل رفع معدل التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر.
- بالنسبة لقطاع الصيد البحري نلاحظ اهتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي به يرمي إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية وتطوير الصيد البحري.
- بالنسبة لدعم الإصلاحات أرادت الحكومة المشاريع التي تدخل ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بجملة من الإصلاحات قصد مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وتهيئة الظروف المشجعة على الإنتاج والمنافسة وإصلاح الإدارة الضريبية والمالية ودعم ترقية المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

الفرع الأول: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إنهاء المشاريع التي هي في طور الإنجاز ،وتحسين المستوى المعيشي ،إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها ،ودعم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، دعم المستثمرات الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية فلاحية (PNDA) الذي جاء لوضع سياسة اقتصادية جديدة تحفز المستثمرين والفلاحين من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية[1] والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها منتجة للقيمة المضافة ومناصب العمل للحد من البطالة فضلا عن دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية وإعادة تأهيل المناطق الريفية الأكثر تضررا وحرمانا من الناحية الاقتصادية.

الفرع الثاني: تطور الإصلاحات الاقتصادية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

سعت الجزائر في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في تنفيذ جملة من الاصلاحات الاقتصادية من خلال.

- اتباع سياسة إنعاش الطلب وتحسين العرض وفق المنظور الكينزي عن طريق زيادة الإنفاق العام الحكومي الموجه للاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل ومن ثم إعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة مع قبول بمعدل مرتفع قليلا من التضخم.

[1] طالبي سمير،"**سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "،الاستثمار الأجنبي آلية للتصدير** ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،العدد التاسع، ديسمبر2017،ص49.

-تهيئة المناخ الاستثماري لتحديث قوانين الاستثمار :1إصدار الأمر رقم 01-03المتعلق بتطوير الاستثمار في 20أوت2001، وقد حدد هذا الأمر النظام العام لاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة للسلع والخدمات، والاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب بحيث قدم جملة من الحوافز المالية والجبائية والبنكية ومثال ذلك استثمار أراسكوم تيليكوم الجزائر .

- تخفيض مخزون المديونية الخارجية وتحسين جميع مؤشراتها.

- تنظيم السياسة النقدية بوضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد.

- إصلاح قطاع الطاقة والمناجم والكهرباء والمواصلات السلكية ولاسلكية.

- توجيه الاستثمار إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي ومن أهمها الأشغال العمومية، الصحة، التعليم التي تساهم في تعزيز النمو من خلال الطلب التي تحدثه الاستثمارات المخصصة له.

- إنشاء لجنة إصلاح هياكل الدولة بموجب المرسوم الرئاسي رقم372المؤرخ في 2000/11/22ومن أهم مهام هذه اللجنة إعادة النظر في إصلاح هياكل الدولة واقتراح حلول ناجحة للمنظومة الإدارية والقانونية، كما توجت سنة 2003بإنشاء المديرية العامة للإصلاح الإداري لقيادة خطط الإصلاح الإداري في كل المستويات والقطاعات.[1]

- تأهيل القطاع الفلاحي:

شرعت الجزائر في سنة 2000في تنفيذ مخطط وطني للتنمية الفلاحية(PNDA) ثم توسع بعد ذلك سنة2002 ليشمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)،وهذا من أجل وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية ودعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة بالإضافة دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح أراضي الجنوب، إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA).الذي يتولى دعم النشاطات الفلاحية.[2]

- إصلاح النظام المصرفي: جاء صدور الأمر الرئاسي رقم 11/03 الصادر في 26أغسطس 2003

[1] فاطنة بوداوي،"**حدود التسيير العمومي الجديد كنموذج إصلاح للإدارة العامة في الجزائر**"،مجلة البديل الاقتصادي، العدد العاشر، تاريخ النشر :2020/06/08،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة طاهري محمد،بشار،ص23

[2] خير الدين معطى الله،"محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)"،مجلة الحقيقة ،العدد، الواحد والثلاثون ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،ص91

كخطوة أساسية ضمن جهود إصلاح النظام المصرفي وهو أمر يعدل ويتمم قانون 10/90 وقد بتوسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية بحيث أوكلت للمجلس مهمة حماية الزبائن والبنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية.[1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامج الاستثمارات العمومية تم طرحه في إطار استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي من خلال تبني سياسة مالية توسعية.

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

جاء هذا البرنامج لإكمال سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة2001، رصد له مبالغ ضخمة قدرت ب4203 مليار دج، بهدف تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا الذي خصص له مبلغ 668مليار دج ومناطق الجنوب التي خصص لها هي الأخرى مبلغا قدره 432مليار دج ويبين الجدول التالي استثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الجدول رقم(08):توزيع استثمارات البرنامج التكميلي للفترة (2005-2009)حسب القطاعات(الوحدة مليار دج)

القطاعات / السنوات	2005-2009
-قطاع الصناعة	25.20
-قطاع الفلاحة والصيد البحري	312.00
- البنية الأساسية والأشغال العمومية	1703.10
- التنمية المحلية والبشرية	1908.50
-قطاع الإدارة العمومية	203.90
-قطاع التكنولوجيا	50.00
المجموع	4202.70

المصدر : رئاسة الحكومة +البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009،مجلس الأمة أبريل 2005.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن هذا البرنامج جاء لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع التنمية المحلية والبشرية الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج، كما احتل قطاع البنية الأساسية والأشغال العمومية حصة كبيرة

[1] سليمان بوفاسة ،أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2018 ،ص267

من مبلغ البرنامج تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم،كما اهتم البرنامج بتطوير بالإدارة العمومية من خلال تحسين الخدمات العمومية وعصرنتها بالإضافة اهتمام الدولة بتطوير قطاع التكنولوجيا، والصناعة.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:[1]

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طرق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة لغش والمضاربة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة.

الفرع الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

سجل البرنامج معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام بلغت أقصى قيمة لها سنة2005والتي قدرت ب5.90% ،ثم انخفضت إلى 1.60% سنة2009، مرده إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، كما سمح هذا البرنامج بانخفاض معدلات البطالة إلى مستوى 10.5% سنة 2009، وتراجعت معدلات التضخم إلى حدود4.40%،خلال نفس السنة أما فيما يخص عدد السكنات المنجزة فقد وصل إلى 326.921 سكن سنة2009وترميم وتطوير شبكات الطرق .

الفرع الرابع: الاصلاحات المصاحبة لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

أولا: دعم الفلاحة والتنمية الريفية: وفي هذا الإطار قامت الدولة بتقديم إعانات لتنمية الفلاحة على النحو التالي:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد.
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها لاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية.
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات ومؤسسات التبريد.
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتوجات المحلية والفلاحية.

كما قامت الدولة بإصدار:

[1] هدى بن محمد ،"**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"،مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد الخامس،يناير2020،جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة –،الجزائر،ص45

ثانيا: قانون التوجيه الفلاحي (أوت 2008): في سنة 2008تم المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16/08المؤرخ في 3أوت2008، سطر هذا القانون محاور التنمية المستدامة وعالم الريف بصفة عامة ويهدف هذا القانون إلى :[1]

- المساهمة في تحسين الأمن الغذائي.

-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.

- تحسين ظروف معيشة السكان.

- تطوير المنشآت الأساسية بحيث شملت قطاع النقل وقطاع الأشغال العمومية وقطاع المياه السدود وقطاع تهيئة الإقليم.

الفرع الخامس: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا(2006-2009)

جاء هذان البرنامجان كتكملة لمجموعة من الاستثمارات العمومية منذ 2001ومراعاة للميزة الجغرافية التي خصصت بها المنطقتين ويحتوي هذان البرنامجان على:[2]

أولا: محتوى البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة وترقية التنمية المستدامة في المنطقة، وقد خصص لهذا البرنامج 250 مليار دج ، ثم أضيف مبلغ آخر حوالي 100 مليار دج ،تم رصدها لدعم إنجاز مشارع إضافية. ويحتوي هذان البرنامجان على:

ثانيا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا :

تم تخصيص غلاف مالي معتبر قدره 668مليار دج بين سنتي(2006-2009)، يهدف هذا البرنامج لتحسين ظروف المعيشية وترقية التنمية مع أخذ في الحسبان الخصوصية الجغرافية.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المندرجة ضمن برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

جاء برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ليواصل الديناميكية الإصلاحية التي بدأتها الجزائر خلال العقد الأول من الألفية، حيث تم تخصيص 286مليار دولار ما يعادل 21.214مليار دينار ،بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة وتعزيز الاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار النفط وتحديات العولمة وقد شملت الإصلاحات مختلف القطاعات الحيوية .

[1]-ج ج دش ،المادة 2من القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل3أوت 2008يتضمن التوجيه الفلاحي ، الجريدة الرسمية ،عدد 6 ، 10 أوت 2008،ص6.5

2 فوزية خلوط، مرجع سبق ذكره ،ص11

الفرع الأول: مضمون البرنامج الخماسي (2010-2014)

يعرف هذا البرنامج بالمخطط الخماسي الثاني الذي يعتبر إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة التي بدأت سنة 2001 بقوام مالي إجماله 20412مليار دج بما في ذلك الغلاف الإجمالي السابق بمبلغ 9680مليار دج وماتبقى فهو مبلغ يغطي ميزانية المشاريع الجديدة وقدر بحوالي 156مليار دولار.

وزعت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج على ستة قطاعات وارتكزت على قطاع التنمية البشرية 49.5% من مجموع المبالغ المخصصة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[1]

جدول رقم (09):مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

(الوحدة:مليار دج)

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسب (%)
1-التنمية البشرية	10 122	49.5
2-المنشآت الأساسية	6448	31.5
3-تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
4-التنمية الاقتصادية	1566	7.7
5-الحد من البطالة	360	1.8
6-البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثةللاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية:

1-دعم التنمية البشرية حيث خصص لهذا المحور نصف قيمة الاستثمارات العمومية ويرجع ذلك للأهمية التي توليها البلاد لتنمية الموارد البشرية.

[1] بوعشبة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، جامعة سطيف 11،1-12مارس 2013،ص18.

2-تطوير المنشآت الأساسية خصص لهذا المحور 6448 مليار منها أزيد من 3132 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية بهدف استكمال الطريق السيار شرق –غرب و830من الطرق السريعة وانجاز عمليات ازدواجية لحوالي700 كلم من الطرق الوطنيةو2500كلم من الطرق الجديدة وترميم8000من الطرق وتحديث حوالي 20مناء صيد.

أما قطاع النقل فقد استفاد من 2816ملياردج من أجل انجاز17خط للسكة الحديدية وازدواجية 800كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي وتسليم مترو الجزائر وانجاز الترامواي في07مدن، واستحداث 17مؤسسة جديدة للنقل الحضري وانجاز35محطة برية وتحديث 08مطارات وتوسعة 04موانئ جديدة.

3-تحسين الخدمة العمومية استفاد هذا المحور من 1666مليار دج، منها 895مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.

4-دعم التنمية الاقتصادية خصص لها 1566مليار دج أزيدمن1000مليار دج لدعم الفلاحة و16ملياردج لتطوير هطا النشاط وحوالي100مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 5-مكافحة البطالة رصد لهذا المحور360مليار دج، منها150مليار لدعم حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني و80مليار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة و130مليا دج موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6-**تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال:** استفاد هذا المحور من250مليار دج منها100مليار لتطوير البحث العلمي و50مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي100مليار دج لتجسيد الحكم الالكتروني.[1]

من خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي نجد أنه مخطط تنموي بحث ذو طابع اجتماعي واقتصادي تعكس هذه الأبعاد وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم.

الفرع الثاني: الاصلاحات المصاحبة للبرنامج الخماسي2010-2014

انطلقت الاصلاحات الاقتصادية من مرتكزات قانونية تنظيمية واضحة كان أبرزها:

-سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تزامنت مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وتسعى الدولة من خلالها إلى:

[1] ابن الحاج جلول ياسين ،شريط عابد ، "**تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي ،المجلد2016،العددالثني عشر،جامعة أحمد دراية ، أدرار ،،الجزائر،ص126

-رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 08% سنويا.

- تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من10%خلال السنوات الخمس المقبلة.

وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل في التجديد الريفي والتي تسعى من خلالها الحكومة إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنوع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي والحفاظ على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى ضمان مردودية القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وكذا تقوية القدرات البشرية وعصرنة الفلاحة.

- النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنحها التسهيلات والضمانات عند حصولها على التمويل.[1]
- الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية من خلال بناء الآلاف من المساكن بمختلف الصيغ، بناء، والمركز الصحية وذلك لتحسين ظروف المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- العمل على تنويع المنتوج الصناعي.
- العمل على تحديث الإدارة من خلال رقمنة الإدارة العمومية وتعزيز البحث العلمي والابتكار بإنشاء مراكز بحث ودعم الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال بهدف الدخول إلى إقتصاد المعرفة.

الفرع الثالث: تقييم نتائج البرنامج ال خماسي2010-2014

لعب برنامج توطيد النمو دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية ولعل أهم ما يدل على ذلك هو معدلات النمو المقبولة والتي كانت موجبة في كل السنوات، كما استطاعت الجزائر أن تخفف من المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها وأن تسجل احتياطي صرف معتبر، كما سجلت نتائج جيدة في الميزان التجاري ومعدلات تضخم مقبولة.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو(2015-2019)

حرصت الجزائر من خلال هذا البرنامج على استكمال المسيرة التنموية التي بدأت في تطبيقها منذ عام 2001.

الفرع الأول: الإصلاحات المدرجة ضمن البرنامج

أولا: مضمون البرنامج: هو مخطط رصدت له الجزائر نحو 22100مليار د ج أي ما يعادل 280مليار دولار وكان موجه بصفة عامة لتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر وشمل البرنامج على عدة اصلاحات أهمها:

[1] جمال جعفري ، مرجع سبق ذكره، ص107

– استكمال المشاريع التي كانت في طور الإنجاز وحدد تاريخ استكمالها قبل نهاية سنة2014.

– تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي.

– اعداد إطار جديد تشريعي وتنظيمي من أجل الحفاظ على الاستثمار.

– لتسيير الإداري الحقيقي للبنية التحتية من أجل ضمان استدامة الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة.

– ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.

– تحديث البنية التحتية للاتصالات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة.

– العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص وذلك عن طريق وضع برنامج للاستثمار العمومي في قطاع البناء الهادف إلى إنجاز 46مليون وحدة سكنية في آفاق 2019وذلك بالشراكة بين الشركات الوطنية والدولية.

– تنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الكائنات المائية.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف منها.

–تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.

– حشد موارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

– العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي المحلي.

– تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

– ترقية الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.

– عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية.

ولكن بعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية في منتصف سنة2014، جمدت العديد من المشاريع الكبرى وتم تطبيق سياسة ترشيد النفقات واعتماد سياسة التقشف، وتم في المقابل طرح النموذج الاقتصادي الجديد نهاية 2016.

خلاصة الفصل الثاني

إن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال أجبرها على اللجوء الى المؤسسات المالية خاصة بعد فشل الاصلاحات الذاتية ومن أجل استعادة التوازنات الكلية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات قامت الحكومة بجملة من الاصلاحات والاجراءات الصارمة التي فرضت عليها من قبل المؤسسات المالية مقابل تمويلها لهذه البرامج، وقد انعكست هذه البرامج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكانت لها آثار منها ايجابية وأخرى سلبية، ومع بداية الألفية الثالثة عرفت الجزائر اصلاحات اقتصادية من خلال تسطير برامج تنموية خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، ورغم مساهمتها في تسديد الديون الخارجية إلا أن الاقتصاد الجزائري عانى من تبعيته للمحروقات وهذا ما أظهرته الأزمة النفطية سنة 2014 والتي على إثرها باشرت الحكومة إلى تبني نموذج تنموي جديد يهدف إلى اخراج البلاد من التبعية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتطويره وعصرنته وتكييفه مع المتغيرات الراهنة.

الفصل الثالث

السياسات التنموية بالجزائر في ظل أزمة النفط

2014 وتداعيات جائحة كورونا

مقدمة الفصل الثالث:

شكلت كل من أزمة النفط وجائحة كورونا أزمة عالمية ألقت بانعكاساتها على اقتصاد الدول مما خلف عائقا أمام مرونة نشاط الحياة الاقتصادية وأدت إلى خفض وتيرته، وباعتبار اقتصاد الجزائر قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات مما دفع بالحكومة الجزائرية بالإسراع في تسطير تدابير وحلول لتخفيف الآثار الاقتصادية الناتجة عن هذه الأزمة، ولفهم السياسة التنموية في ظل أزمة النفط وجائحة كورونا وتداعياتهما على الاقتصاد الوطني، ارتأينا الحديث في المبحث الأول عن السياسة التنموية في ظل أزمة النفط، لنتطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى السياسة التنموية في ظل جائحة كورونا.

المبحث الأول:السياسات التنموية في ظل أزمة النفط

كشفت أزمة البترول في منتصف سنة 2014 مدى اعتماد الجزائر بشكل رئيس على عائدات البترول في تنفيذ سياساتها التنموية حيث أدى انهيار أسعار النفط إلى تجميد العديد من المشاريع التنموية وأثر سلبا على التوازنات المالية للدولة وأعاق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وولد اثار سلبية على الاقتصاد الوطني وخيارات الإصلاح الاقتصادي ودفع بسلطات إلى إعادة النظر في نمط الإنفاق العام، وتوجيه الجهود نحو تنمية قطاعات بديلة وتحقيق سياسة مالية مستقلة عن الريوع النفطية .

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة البترولية على الاقتصاد الجزائري

اثرت أزمة البترول على الاقتصاد الجزائري وبشكل مباشر على السياسة التنموية ومسار الاصلاحات الاقتصادية المصاحبة لها، وتَظهر انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري في تحليل المؤشرات التالية:

الفرع الأول: انعكاسات انهيار اسعار النفط على معدل الاستثمار الاجنبي المباشر

فتحت الجزائر كغيرها من البلدان النفطية أبواب الاستثمار واعطت ضمانات وتسهيلات لتشجيع تدفق رؤوس الاموال غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تراجعت بشكل كبير عام 2015 حوالي 0.69مليار دولار مقابل 1.53مليار دولار سنة2014 ويعود السبب إلى التراجع في أسعار النفط بالإضافة إلى القوانين التي فرضتها الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

الفرع الثاني: انعكاسات أسعار النفط على التجارة الخارجية والاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة

يشكل كل عجز في الميزان التجاري ضعف قدرة الدولة على تأمين وارداتها؛ بسبب تراجع قيمة صادراتها التي يمثل نصيب مداخيلها من النفط 98%من الصادرات الجزائرية ويؤثر على احتياطاتها من العملة الصعبة والتي بدأت تتآكل بشكل سريع في ظل استمرار الانخفاض في الأسعار، فقد انخفضت سنة 2015 بـ 35مليار دولار لتبلغ 143مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194مليار دولار سنة 2013.

[1] ايدر عبد الله ،عياشي صالح،أثر تغيرات اسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري2010–2020،مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ،جامعة احمد دراية –ادرار ، 2021-2022،ص36

الفرع الثالث:انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامةوسعر الصرف.

سجلت الميزانية العامة خسائر كبيرة في أرصدتها المالية بالنظر للعجز المسجل سنة 2014 والمقدر ب 17.1 مليار دولار والذي تضاعف سنة 2015 ليصل إلى (-28) مليار دولار نتيجة للارتفاع الحاصل في نفقات التسيير والتجهيز.[1]

2-بمجرد انهيار الأسعار تتهاوى قيمة الدينار الجزائري ،حيث بلغ 117.15دينار جزائري مقابل الدولار والأورو على التوالي خلال سنة 2014 وهذا ما سيؤثر على سعر المنتجات المستوردة المعروضة في السوق الوطنية وخاصة المواد الأساسية الاستهلاكية غير المدعمة من قبل الدولة كما ساهمت السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الجزائر في زيادة الكتلة النقدية والتوسع في رفع الأجور وهوما تسبب في تزايد الطلب المحلي والدفع نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وزيادة التضخم

الفرع الرابع: أثر انهيار أسعار النفط على معدل البطالة

تعتبر البطالة من بين أولويات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر[2] ،حيث تشكل مشكلة البطالة اولويات برامج التنمية المقترحة من قبل الحكومة وباعتبار الاقتصاد الجزائري ممول بالأساس من قطاع المحروقات، لذا فإن فقدان هذا المورد سيؤدي إلى تراجع الدولة عن تنفيذ برامجها التنموية ومنه التأثير على سوق العمل في الجزائر.

الفرع الخامس :تأثير أسعار النفط على تنفيذ البرامج التنموية

أدَى انخفاضُ أسعار النفط إلى مستويات متدنية إلى تأجيل العديد من البرامج التنموية الطموحة، والتي أعلنت عنها الدولة في المخطط الخماسي 2015-2019، حيث تم الاهتمام بالمشاريع والبرامج التي لها تأثير مباشر على المواطن وبدأ التراجع عن المشاريع الموجهة لفائدة الشباب البطال.[3]

---

[1] مفتاح غزال ،" **تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية في الجزائر**" ،مجلة دراسات العدد الاقتصادي المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ،المجلد 11،العدد الثاني. 2020،جامعة الجزائر ،3 2022،ص299

[2] حساني بن عوادة ،"**اسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة(1990-2019)**"،مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي،المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ،المجلد 02،العددالثاني،جامعة وهران ،الجزائر ،2021،ص204

[3] ايدر عبد الله ، ،نفس المرجع ،ص33-34

الفرع السادس:انعكاسات أسعار النفط على المديونية الخارجية وسعر صرف الدينار الجزائري

1-يؤدي التراجع السريع في الاحتياطات المالية بسبب انخفاض الإرادات النفطية الذي يحتم على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجوزات وذلك ما حدث من خلال إصدار سندات الدين المحلية كخطوة أولى أما الخطوة الثانية فهي العودة إلى المديونية الخارجية بإقدامها على طلب قرض من البنك الإفريقي للتنمية ب900مليون دولار سنة 2016 .

المطلب الثاني :التدابير والإجراءات الحكومية الجزائرية في ظل انخفاض أسعار البترول

إن الانهيار المفاجئ لأسعار النفط منتصف سنة 2014 أدى بالحكومة الجزائرية إلى وضع خطط وتدابير سريعة ؛وهذا للنهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة .

الفرع الأول :التقشف بتجميد المشاريع الكبرى ووقف التوظيف

تابعت الجزائر سياسة تقشفية بغية إتقاء المزيد من التدهور المحتمل للمحيط المالي وذلك دون المساس ببرامج التنمية المدعمة للسياسة الاجتماعية للحكومة في ميادين التربية، الصحة، السكن ،التعليم العالي والمهني ، وذلك بالتحلي بسلوك صارم في مجال النفقات العمومية لمواجهة خطر تدهور أسعار النفط متخذة بذلك عدة إجراءات وتدابير هي كالتالي:[1]

1- **في مجال التسيير:**

- التحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة .
- الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج
- تقليل التكلف بالوفود الأجنبية التي تزور البلاد في إطار التظاهرات المختلفة
- التقليل من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وجعلها تقتصر على المنشآت الاجتماعية التربوية.

[1] بن شريف نبيلة ،**أثر إنخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019**،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التنمية،قسم علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون ،تيارت ، 2019-2020،ص104

2- في مجال التجهيز:

- يجب أن تمنح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة بالنسبة للمشاريع التي لم يتم الإنطلاق فيها الخاصة بالبرنامج الخماسي2015-2019 يجب جدولة تسلسلها قصد القيام بإعادة الهيكلة وفق الأولوية وحسب الحاجيات الحقيقية واللازمة .

- يجب على أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا وإجباريا في إطار النفقات العمومية إلى المواد المصنعة وطنيا، وأن يشركوا المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية.[1]

3-فيمجال التحصيل الضريبي

-تحسين مستوى التحصيل الإيجار والأعباء وغيرها من الإتاوات (الكهرباء والغاز).

-الفرع الثاني : تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات

لإخراج البلاد من تبعية لقطاع المحروقات وتقلبات أسعار النفط اعتمدت الجزائر برنامجاً اقتصاديا جديدًا أطلق عليه اسم الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتطويره وعصرنته وتكييفه مع المتغيرات الراهنة .

المبحث الثاني: السياسات التنموية في ظل جائحة كورونا

خلفت جائحة كورونا حالة من الركود والكساد الاقتصادي في الأشهر الأولى من بداياتها مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم ،وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها ،تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي ،كما تضررت التجارة الدولية بسبب اجراءات الإغلاق والحجر الصحي التي عطلت سلاسل التوريد و حركة النقل وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار باقي الدول متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها بسب تراجع صادراتها من المحروقات مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى الإسراع في اتخاذ تدابير استعجالية لإدارة الأزمة من خلال سياسة تنموية جديدة وحماية مسار الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها .

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني

عانى الاقتصاد الوطني خلال سنة2019 من تباطؤ في وتيرة النشاط الاقتصادي بسب انتشار فيروس كورونا والأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد و ما نتج عنه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق ومن أبرز الأثار

[1] بن شريف نبيلة ،**أثر إنخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019**،نفس المرجع،ص105

الاقتصادية التي خلفتها الجائحة تأثيرها على أسعار النفط والتجارة الخارجية وعلى معدل البطالة ومستوى التضخم والميزانية العامة وقطاع الصناعي وحركة النقل البحري والجوي .

الفرع الأول: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني

عرف الاقتصاد الوطني ظرفا استثنائيا وغير مسبوق، أثَر بشكل مباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية وعطل من وتيرتها بسبب التدابير الوقائية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية ومن هذا المنطلق يمكن رصد ابرز التأثيرات التي مست الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة كالتالي:

أولا: تأثيرها على اسعار النفط في الجزائر: بسب انكماش الطلب العالمي على طلب النفط والتزام الجزائر في اتفاقية الأوبك بخفض النفط واجهت الجزائر عجز كبير في الميزانية في ظل تقليص الإرادات المالية ،كما تراجع الطلب على الغاز الجزائري ا لذي انخفض سعره سنة 2020 إلى 2دولار أمريكي.

ثانيا: تأثيرها على قطاع الصناعة: أدت تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ تفشي وباء كورونا إلى تعطيل في حركة التصنيع وزيادة عبئ الأجور دون توفر مداخيل مقابل هذا الإنفاق الكبير على الأجور ،كما تأثر التصنيع بفعل تعطيل سلاسل التوريد من نقص في المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات .

ثالثا: تأثيرها على النقل البحري والجوي : اثر تفشي الوباء على كل شركات الطيران العالمية وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـ 1.3مليار دينار ،أما بالنسبة للنقل البحري للمسافرين تم تسجيل خسائر قدرت بـ 50بالمائة من رقم أعماله ،بالإضافة إلى خسائر الشركة الوطنية للنقل بسكك الحديدية منذ بداية تعليق حركتها قرابة 1مليار دج .

رابعا :تأثيرها على معدل البطالة: عمقت جائحة كورونا من حدة البطالة، حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة إلى وصل 14.1% عام 2020فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل :الحرفيين، التجار، عمال النقل، عمال المقاهي ،عمال قاعات الحفلات والفنادق .[1]

خامسا: تأثيرها على معدل البطالة: عمقت جائحة كورونا من حدة البطالة، حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة إلى وصل 14.1% عام 2020فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من

[1] عليان صفيان،خلفاوي احمد، **السياسات التنموية بالجزائر في ظل جائحة كورونا**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور الجلفة،الجزئر، 2020-2021، 30-31

أجل الوقاية عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل :الحرفيين، التجار، عمال النقل، عمال المقاهي ،عمال قاعات الحفلات والفنادق .[1]

سادسا :تأثيرها على التجارة الخارجية : إن التأثيرات الخطيرة التي تسبب بها فيروس كورونا على الواردات والصادرات، من جانب الاستيراد تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات الصينية وبتالي أي خلل يصيب الاقتصاد الصيني فإنه سيتأثر بالسلب على الاقتصاد الجزائري وهذا ما حدث بالفعل حيث توقفت الإمدادات الصينية من السلع والمعدات وأجهزة مما أعاق عملية الإنتاج والتوزيع في الجزائر مع انخفاض المخزون، من السلع أما عن جانب الصادرات تعتبر إيطاليا وفرنسا من أكبر الزبائن للجزائر وبسبب انتشار فيروس كورونا عرقل جل نشاطاتهم الاقتصادية.

سابعا: تأثيرها على نسبة الاستثمار والاستهلاك: بسبب التدابير الوقائية وإجراءات الحجر الصحي وما نتج عنها من إغلاق للأسواق والمطاعم والمقاهي قَل إنفاق المواطنين خاصة في المجالات غير الضرورية حيث انخفض الطلب على الخدمات كما انخفض الاستثمار بسبب نقص السيولة من جهة وتقييد حركات الأشخاص من جهة أخرى.

ثامنا: تأثيرها على مستوى التضخم والأسعار: شهد معدل التضخم ارتفاع سنة 2020 كما شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية ارتفاع كبير مع ندرة في مادة الدقيق وأشار البيان المقدم من وزارة التجارة حول الكشف الشهري لأسعار المواد الغذائية الأساسية للاستهلاك إلى ارتفاع طفيف في متوسط أسعار بعض المواد الغذائية وارتفاعات محسوسة في البعض الآخر ،حيث زاد الدقيق الممتاز2% ،الفرينة المعبأة 7 % ،الزيوت الغذائية2 %.

المطلب الثاني: الإجراءات والتدابير الحكومية لتخفيف من أثار جائحة كورونا

سارعت الحكومة مع بداية تفشي فيروس كوفيد في الجزائر إلى تسطير جملة من الأهداف في تحقيق تسيير رصين واحترازي للمالية العمومية من خلال :

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية.

لعبت السياسة النقدية دورا مهما في معالجة تداعيات الجائحة على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحليل الإجراءات والأدوات الكمية والكيفية التي سخرها البنك الجزائري لمواجهة الأزمة في أوجها، ولتحقيق عملت

[1] موسى كاسحي ، دربال رقية، "**أزمة كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**"،مجلة أبحاث، المنصة الجزائرية للأبحاث العلمية، المجلد 6،العددالأول(2021/6/5)،ص905

الدولة من خلال سياستها النقدية على تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد أو ما يسمى بالمواءمة الاقتصادية وتضطلع بهذا الدور البنوك المركزية باتخاذ سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية من خلال:

أولا: أدوات السياسة النقدية النقدية والنوعية: سميت بالأدوات النوعية أو الكيفية كونها لا تتجه للتأثير في كمية الائتمان وإنما تستهدف التأثير في نوع الائتمان ومن أبرز هذه الأدوات:

أ- توجيه الائتمان (السقوف الائتمانية): وتعد هذه الأداة إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف للقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

ب- التنظيم الانتقائي للائتمان: تعمل على تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض ومراقبتها وتوزيعها بهدف توجيهها نحو المجالات المراد النهوض بها لتحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية للدولة.

ت ـ تحديد هامش الضمان: يمثل هامش الضمان الفرق بين القيمة السوقية للسندات والحد الأعلى لقيمة القرض من هذه السندات، فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك.

الفرع الثاني: تعزيز دور الرقمنة لمواجهة تبعات كورونا

من بين الاجراءات المنتهجة من طرف الحكومات في مواجهة الجائحة تعزيز دور الرقمنة بالتوجه نحو العمل عن بعد والتعليم عن بعد والدفع الإلكتروني والإدارة الرقمية بالإضافة إلى حالات المرضى ومتابعتها بشكل أدق ،متابعة الأوبئة وحصرها جغرافيا، وتسريع استخدام الأدوات الرقمية في جميع القطاعات .

أولا: تعزيز البنية التحتية الرقمية :تعتبر من أهم الأولويات على المدى القصير من أجل مواصلة النشاط بشكل مقبول ومنه الحد من التأثير الاقتصادي والاجتماعي للوباء وتجسد ذلك من خلال تعزيز جودة G4 واستخدام شاحنات شبكة الأنترنت المتنقلة وخفض استخدام النطاق الترددي لخدمات الترفيه الرقمية ودعم اقتناء الأدوات الرقمية (الهواتف الذكية وأجهزة الكومبيوتر) .

ثانيا:المرافقة الرقمية لتعزيز الأمن الغذائي:استدعت جائحة كورونا من الدولة زيادة حجم المخزن الاستراتيجي نظرا لزيادة طلب المواطنين عليها وتحسبا لمشكل توزيعها جغرافيا قامت السلطات بوضع أنظمة رقمية موسعة تعتمد على أساليب الذكاء الاصطناعي يمكن الحكومة من تعميم التموين بهذه المواد الغذائية واسعة الاستهلاك.

ثالثا: تنمية المهارات الرقمية: من خلال تعزيز التكوين وكسب المهارات الرقمية، وكذلك تقديم دروس عبر التلفزيون أو الاعتماد على مراكز التواصل عبر الهاتف أو مع مؤهلين في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات.[1]

المطلب الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد (مرحلة ما بعد كورونا)

على ضوء الرهانات الاقتصادية الجديدة ومع التغير السياسي الجديد في الجزائر ،ارتأت الحكومة الجزائرية بناء نموذج اقتصادي أكثر موضوعية وموائمة لمتطلبات الإصلاح الهيكلي وقد حددت الحكومة معالم هذا النام الاقتصادي ضمن مخطط عملها، وتتمثل أهم محاور هذا النموذج الاقتصادي في الاصلاح المالي والتجديد الاقتصادي بتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، بقصد الانطلاق في تجسيد نموذج تنموي جديد قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ جملة من التدابيروالاصلاحات وفق ما تقتضيه المرحلة الراهنة و تمثلت هذه الاصلاحات في:

الفرع الأول: الاصلاحات المالية

أولا: الإصلاح الجبائي والمؤسساتي: ويتم ذلك عن طريق مراجعة النظام الجبائي بزيادة النشاط الصناعي وليس عبر زيادة لضريبة مما يسهم في زيادة الإيراد الجبائي، بالإضافة إلى استخدام آلية الإعفاء الضريبي لتشجيع المؤسسات الاقتصادية وكذا إعادة توجيه نفقات الميزانية لفائدة القطاعات التي تستهدف النمو الاقتصادي تعطى فيه الأولوية للمشاريع التي تتطابق مع التكنولوجيا المتقدمةأما فيما يخص الجباية المحلية فيعمل على إلغاء الرسم على النشاط المهني ومراجعة الضريبة العقارية.[2]

ثانيا: عقلنة وترشيد النفقات العمومية: يتضمن ترشيد النفقات العامة تفادي النفقات غير ضرورية والاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة.

ثالثا: عصرنة النظام البنكي: ويتم ذلك بتنويع المنتجات المالية والتركيز على تعميم وسائل الدفع الإلكترونية بغرض التقليل من المعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي، وتطوير شبكات الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى تنشيط سوق القروض وسوق البورصة .

الفرع الثاني: تعزيز الإصلاحات في القطاعات الإنتاجية

[1] بوعون احمد،**إستراتيجية الجزائر الالكترونية ودورها في الحد من أثار الحجر الصحي أثناء جائحة كورونا –كوفيد19**،مجلة السياسة العالمية،المنصة الجزائرية للأبحاث العلمية،المجلد(7) العدد الأول ،02/01/ 2023 ، جامعة لمين دباغين ،سطيف 02،الجزائر ،ص 178

[2] عليان صفيان ،خلفاوي احمد ،**مرجع سبق ذكره**،74.

أولا: إصلاح قطاع الصناعة: في إطار إعطاء دفعة قوية لقطاع الصناعة تبنت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات والقوانيين تبدأ بإعداد دفاتر شروط جديدة بخصوص النشاطات التالية:[1]

- استراد المصانع المستعملة تستجيب لشروط التشغيل بمدخلات محلية.
- منح الأولوية إلى القطاعات الصناعية التحويلية والمؤسسات الناشئة، الموافقة على عرض

حكومة إيطاليا والدخول معها في مفاوضات لتوقيع اتفاقية والمتضمنة مشاركة خبرتها مع الجزائر في مجال تطوير المؤسسات الناشئة.

ثانيا : تنشيط وتشجيع خلق المؤسسات : عن طريق تحسين بيئة الأعمال ودعم التنافسية وإنشاء مجلس وطني لدعم كل الاصلاحات التي من شأنها أن تشجع على خلق المؤسسات المهتمة باقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وجذب الاستثماري الأجنبي المباشر.

رابعا :تنويع مصادر الطاقة : يشجع برنامج التحول الطاقوي تنفيذ الاختراعات والتكنولوجيا المبتكرة حول العزل الحراري للمباني وتشجيع اختراع المعدات والأجهزة المنزلية في السوق المحلية أما فيما يخص الطاقات المتجددة فيجب إجراء تحديد دقيق لمؤهلات الجزائر من الطاقات المتجددة خاصة في مجال الرياح والطاقات الشمسية وفي هذا الإطار فقد شرعت الجزائر في بناء محطات طاقات متجددة كمزرعة الرياح بأدرار والمحطة الشمسية بغرداية .[2]

[1] حمام عطية ،بن دنيدينة سعيد،**مرجع سبق ذكره**،ص364

[2] وافي ناجم ،د.جلالية عبد الجليل، "نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النموالاقتصادي في الجزائر"، مجلة الحوار الفكري، المنصة الجزائرية للأبحاث العلمية ،المجلد 15،العددالثاني،2020/12/30، جامعة أدرار،ص12ـ15 .

خلاصة الفصل الثالث:

مثلت كل من أزمة النفط وجائحة كورونا تحديا كبيرا بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية في الجزائر في مختلف القطاعات مما يتطلب ضرورة الإسراع للتخفيف من انعكاساتهما وتأثيرهما على الاقتصاد الوطني عبر استخدام عدة تدابير واجراءات لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال التأكيد على النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال بالاقتصاد الوطني من التبعية إلى التنويع وفق مكانيزمات أكثر مرونة .

الخاتـمة

الخاتمة:

بعد دراستنا للموضوع وتحليله في ثلاثة فصول امكننا التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات نوضحها من خلال النقاط التالية:

أولا: نتائج الدراسة

1ـ أن الجهود التي بذلتها القيادة السياسية بعد الاستقلال للنهوض بالاقتصاد الوطني المنهار و المفكك كانت قيمة ومعبرة عن إرادة سياسية قوية لبناء اقتصاد مستقل ،رغم محدودية الوسائل وثقل التركة الاستعمارية، بحيث عملت على تجسيد السيادة الشعبية في المجال الاقتصادي من خلال التسيير الذاتي للمزارع بإنشاء تعاونيات فلاحية وتسيير المصانع التي تركها العمال الأجانب وحتى قطاع الخدمات مثل النقل والبناء بالإضافة إلى تأميم الأراضي والمصانع وإنشاء الشركات والدواوين وصناديق المساهمة وإطلاق سلسلة من المخططات التنموية وبناء قاعدة صناعية متينة ودعم التعليم والتكوين .

2 ـ أن المخططات التنموية التي تبنها الجزائر بداية من سنة 1967تعبر عن الانطلاقة لقاعدة صناعية متينة حيث خصصت لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات وهذا ما يعكس بوضوح التوجه العام لمسيرة التنمية في الجزائر .

3 ـ أن الهدف من وراء الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية في مطلع الثمانينات والتي مست عدة جوانب قانونية تنظيمية، مؤسسية ومالية هو إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي وتحسين مستوى التسيير ورفع معدلات الطاقة الانتاجية غير أن الملاحظ أن هذه الاصلاحات كانت لها انعكاسات سلبية خاصة في الجانب الاجتماعي فعوض أن تكون سياسة اصلاحية تعمل على خفض معدل البطالة زادت من ارتفاعها.

4. ساهمت برامج الاصلاحات الاقتصادية مع مطلع القرن الحادي والعشرين في دفع عجلة التنمية بنسب لم تشهدها من قبل ،بتخفيفها من أزمة المديونية والسكن

5- كشفت أزمة النفط سنة2014 محدودية النموذج التنموي المعتمد ،القائم على الإنفاق الريعي والتمويل العمومي المكثف وعن ضعف التنويع الاقتصادي وغياب قاعدة انتاجية قوية قادرة على دعم التنمية بعيدا عن تقلبات سوق المحروقات.

6- أظهرت جائحة كورونا هشاشة بعض القطاعات التي كانت تعاني اختلالات قبل انتشار الوباء كقطاع الصحة وقطاع الخدمات والفندقة والنقل والتجارة والأشغال العمومية.

7-إن التدابير والإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من أي صدمة قد تواجهه من خلال تغيير أساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية عن طريق إدخال نوع جديد من الاقتصاد يسمى بالاقتصاد الرقمي سواء في عملية الإنتاج أو الاستخدام فهو يشمل البنوك ،التجارة ،الطاقة ،المواصلات ،التعليم ،الصحة ودور النشر.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

يمكن عرض نتائج اختبارنا لفرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى : والتي مفادها أن الاصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر ساهمت بشكل كبير في إحداث بعض التحولات الهيكلية صحيحة وهذا ما نلاحظه من خلال إعادة تنظيم المؤسسات العمومية وتحويلها إلى مؤسسات اقتصادية ،الانفتاح التدريجي على اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وفتح باب الاستثمار الخاص والأجنبي وتحديث القطاع المالي والمصرفي

ومع ذلك بقيت هذه التحولات جزئية وغير مكتملة بسبب التبعية للمحروقات وبطء الاصلاح في بعض القطاعات الحيوية كالفلاحة والصناعات التحويلية.

الفرضية الثانية: والتي جاء فيها ذكر أن الجزائر اتبعت جملة من الاصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي هي فرضية خاطئة فرغم تكريس كل الجهود إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف تأخرا نتيجة بعض الظروف الصعبة سواء كانت أمنية أو اجتماعية مما استوجب على الجزائر انتهاج سياسة تنموية جديدة هدفت من خلالها النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد.

الفرضية الثالثة: والتيتقول أن الاصلاحات الاقتصادية كان لها انعكاسات على الاقتصاد الوطني ،فرضية صحيحة ،ولكن تأثيرها لم يؤدي إلى النتائج المرغوب فيها ،فبرغم من مساهمتها في تقليص عجز الميزانية عبر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ، وتحرير الأسعار وتقليص دور الدولة ،إلا أن هذه الاجراءات لم تصحب بإصلاح ضريبي فعال أو تنويع اقتصادي وبقيت الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات كما تسببت في تفاقم بعض المشاكل الاجتماعية مثل البطالة وتراجع القدرة الشرائية .

الفرضية الرابعة: انطلاقا من أن الامكانات والموارد التي تمتلكها الجزائر إذا ماتم استغلالها بشكل فعال ستؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني فرضية صحيحة وملموسة على أرض الواقع حيث بادرت الجزائر من خلال النموذج التنموي الجديد لسنة2020 إلى العمل على استغلال هذه الموارد والامكانات من خلال زيادة الإيراد الجبائي عبر زيادة النشاط الصناعي بالإضافة إلى عصرنة النظام البنكي والمالي بالتركيز على تعميم وسائل الدفع الإلكتروني وتشجيع الابتكار المالي ، تشجيع نشاط البنوك الإسلامية وتطوير البورصة وتنشيط سوق القروض أما في الجانب الصناعي عملت على تطوير الشعب الصناعية المنجمية وتطوير صناعة تحويل المواد الأولية مثل الصناعة الزراعية الغذائية وتطوير الطاقات المتجددة كما قامت بترقية التجارة وتنظيمها من خلال ترقية الصادرات ،أما الجانب الفلاحي والسياحي لقى هو الأخر عصرنة من خلال مساعدة الفلاحة الجبلية والصحراوية على توليد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بالإضافة الى تشجيع زراعة الحبوب في الجنوب وترقية السياحة بدعم وكالات السفر وتشجيع بروز أقطاب امتياز في السياحة وترقية الفنادق وفق المعايير الدولية.

ثالثا: توصيات واقتراحات الدراسة

بناء على ما سبق، واعتبارًا للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، تبرز الحاجة إلى اعتماد استراتيجية تنموية شاملة وطويلة المدى، تستند إلى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وذلك عبر:

1- الاستغلال الجيد للمقومات التي يمتلكها الاقتصاد الوطني في بعض القطاعات الإنتاجية مثل قطاع الفلاحة، الخدمات، الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي سيساعد في خلق مناصب شغل.

2- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر لجلب رؤوس الأموال بتشجيع المستثمرين المحليين وزيادة الاستثمارات الأجنبية.

3- ضرورة التركيز على الصناعة التحويلية المحركة للنمو الاقتصادي كالصناعات الزراعية الغذائية والصناعات البتروكيماوية والميكانيكية والصيدلانية والتي تعمل على تنويع مصادر الدخل ورفع القيمة المضافة وتدعيم القطاعات الأخرى بالمنتجات الصناعية بالإضافة إلى مساهمتها في تحسين الميزان التجاري من خلال تقليص الواردات وزيادة الصادرات.

4- تشجيع الاقتصاد الأخضر من خلال تعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة ومكافحة التلوث والتي ستسمح بدورها في خلق مناصب شغل وتعمل على تحقيق تنمية مستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية:

01/العيسي نزار سعد ،إبراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ،دار حامد للنشر، عمان ،الطبعة الأولى،2003.

02/بكار عبد الكريم ،مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية ، دار القلم ،دمشق ، الطبعة الأولى ،1999 .

02/محارب عبد العزيز قاسم محارب ،التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،الطبعة الأولى،2001.

03/عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2003.

04/ ديب كمال، اساسيات التنمية المستدامة ، ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى،2015.

05/خليفةمحمد ناجي حسن ،النمو الاقتصادي :نظرية ومفهوم، دار القاهرة للنشر ،القاهرة، الطبعة الأولى،2001،

06/ عجيمية محد عبد العزيز وناصف إيمان عطية ،التنمية الاقتصادية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،الطبعة الأولى،2004.

07/ مصطفى محمد مدحت ،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية،مكتبة الإشعاع الفنية ،الاسكندرية ،الطبعة الأولى،1999.

08/قيرة إسماعيل، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى ،2001

09/مصطفى عبد اللطيف ،دراسة في التنمية الاقتصادية ،مكتبة حسن العصرية ،لبنان ،2014، الطبعة الأولى،ص105.

10 /محمد ناظم حنفي : الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية ،كلية التجارة ،جامعة طنطا ،مصر ،1992،ص191

11/ الناصر عبيد ناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي حالة مصر، اتحاد الكتاب العرب،دمشق،الطبعة الأولى. 2001

12/الكيالي عبد الوهاب،موسوعة سياسية،الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت،1994.

13/تومي عبد الرحمن ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –الواقع والأفاق –دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2011ص200.

14/ محمد بلقاسم بهلول ، تنظيم القطاع العام في الجزائر،(استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الأولى ،1993

15/هني احمد، اقتصاد الجزائر المستقلة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الطبعة الثانية،1993.

16/الجيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجيةمن إحتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الجزائر،2007

17/إلياس بوزيد، القانون البنكي الجزائري محاضرات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزء الأول،الجزائر،2020.

18/بوفاسة سليمان، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2018

الرسائل والاطروحات:

الأطروحات:

قائمة المصادر والمراجع :

01/ خياري رقية ،السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر –البطالة) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية ،قسم علم اجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر . بسكرة . ،الجزائر، 2014/2013.

02/ طالبي سميرة ،سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم علوم سياسية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الإدارية، جامعة الجزائر 3، 2020-202110

03/جنيدي مراد ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة الجزائر 03، 2014-2015،ص3

04/ جباري كريمة ،الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق(دراسة تحليلية لسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي 1962-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري ،قسم تنظيم سياسي وإداري ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2020،03-2021.

05/ زكرياء مسعودي ،تقييم فعالية البرامج التنموية وانعكاساتها على سياسة التشغيل –دراسة تحليلية – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ،تخصص علوم اقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،2018-2019.

06/ بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004-2005.

07/نايلي دواودة، محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية –حالة مؤسستين جزائريتين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2014-2015.

08/بديرينية محمد الأمين مصطفى ، الحق في التنمية ما بين الاعلانات والتطبيقات ،أطروحة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق ،تخصص قانون ،قسم الحقوق ، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية ،2010/2009.

المذكرات:

01/منير كومي ،السياسات التنموية في مدن الجنوب :دراسة حالة المقاطعة الإدارية للمغير2015-2019،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جاامعة بسكرة، السنة الجامعية2019-2020،ص27

02/ام كلثوم عثامنية، فاطمة الزهراء شعابنية، الجيش السري الفرنسي وآثارها بالجزائر 1961-1962،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعصر، قسم تاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة 08ماي 1945،قالمة ،2021-2022.

03/ عبد الله إيدر، صالح عياشي، أثر تغيرات اسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإقتصاد الجزائري (2010-2020)، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ،تخصص نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية –أدرار،2021-2022

04 / نبيلة بن شريف، أثر إنخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)،مذكرة لنيل شهادة ماستر ،تخصص اقتصاد التنمية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ،تيارت،2019-2020

05/احمد خلفاوي ،صفيان عليان، السياسات التنموية في ظل جائحة كورونا ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ،الجزائر ،2020-2021

06/ بوغابة زينة، بوزيان نصيرة ،استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماستر حقوق، تخصص القانون الاقتصادي العام ،قسم حقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022

المجلات:

أ ـ باللغة العربية

01/ سمير بن سعيد ي، "أزمة صائفة 1962،وإجتماع ما بين الولايات بزمورة24-25 جوان 1962"، مجلة البحوث التاريخية ، ،العدد الثاني 2021/12/31.

02/عبد الكريم لكحل ،تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية والتطبيق (1962-1965)، مجلة البحوث التاريخية ، المجلد 05،العدد إثنان ،31ديسمبر2021.

03 /الجعفري جمال ،""مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية (2000-2015)"،مجلة دفاتر اقتصادية ، 2018/12/12

04/ميلود بلعالية ،محمد عيساني، "صدى تأميم الأملاك الشاغرة في الجزائر ،مارس 1963في جريدة لوموند، المجلة التاريخية الجزائرية ،العدد إثنان،2021 الفرنسية،

05/غزال مفتاح، "تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية في الجزائر "،مجلة دراسات العدد الثاني،جامعة الجزائر 2022،3.

06/ بن عوادة حساني،"أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة(1990-2019)"،مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد02،العدد الثاني،جامعة وهران ،الجزائر،2021.

07/عطية خمام ،سعيد بن دنيدينة ،"ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)"،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ،المجلد 06،العدد الثاني،جامعة زيان عاشور،الجلفة ،الجزائر ،2022.

08/هدى عبد الحميد علي، " اقتصاديات التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية " ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،،جامعة حلوان ،مصر ،العدد إثنان، 04-2018.

09/رقية دربال،كاسحي موسى،" أزمة كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري "مجلة أبحاث، المجلد06،العدد الأول ،2021/6/5.

10/ عبد العزيز محمودي ،تسوية عقود التنازل عن المستثمرات الفلاحية في ظل سريان القانون 10-03 المؤرخ في 2010/08/05،المتعلق بالامتياز الفلاحي ،مجلةالبحوث والدراسات القانونية والسياسية ،العدد الرابع ،جامعة سعد دحلب بالبليدة ،الجزائر .

11/عبد الحق بوعتروس ، "الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول، جامعة منتوري،قسنطينة،20-09-2020.

12/ عبد الجليل جلالية ، ناجم وافي، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الحوار الفكري ،المجلد 15،العدد الثاني، جامعة أدرار،30-12-2020.

13/آمنة بوخاري ،رشيد يوسفي ،برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليليةللفترة الممتدة بين (1989-2015)،مجلة دفاتربوادكس،العدد التاسع،جامعة مستغانم ،الجزائر،جوان2018.

14/يعيش تمام شوقي ،"خوصصة المؤسسات الاقتصادية في النظام القانوني الجزائري نحو مقاربة التوفيق، بين الوسائل والأهداف "، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية،المجلد4،العدد الأول، منشورات الحلبي ،بيروت،أفريل2021.

15/شعوة الدراجي، "ضرورة العودة إلأى التعديل الهيكلي من أجل تصحيح مسار الاقتصاد الوطني"، الآفاق للدراسات الاقتصادية،المجلد07،العدد الثاني ،جامعة جيجل ،الجزائر،2022/10/06.

16/خلوط فوزية "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرون ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2013.

17/سمير طالبي ،"سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر" ،الإستثمار الأجنبي، آلية للتصدير، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد التاسع ،ديسمبر2018.

18/بوداوي فاطنة ،"حدود التسيير العمومي الجديد كنموذج إصلاح للإدارة العامة في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد العاشر، جامعة طاهري محمد ،بشار ،08-06-2020.

19/معطى الله خير الدين،"محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائريفي ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)،مجلة الحقيقة،العدد الواحد والثلاثون ،جامعة 08ماي 1945،قالمة.

20/بن محمد هدى ،"عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،العدد الخامس،جامعة عبد الحميد مهري ،قسنطينة ،الجزائر،يناير2020

21/عابد شريط، ياسين ابن الحاج جلول، "تقييم برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الجزائري"،مجلة التكامل الاقتصادي الجزائري الإقريقي، العدد الثاني، جامعة أحمد دراية، أدرار.

المطبوعات:

1/سعاد شلغيم ،« مطبوعة مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر » ، السنة الثالثة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-، 2022-2023.

2/صهران فاطمة ،« محاضرات في مادة سياسات التنمية المحلية، سنة ثانية ماستر ،قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة ،2024-2025.

نصوص قانونية:

قائمة المصادر والمراجع :

باللغة العربية:

1/الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون90-10المؤرخ في 14أفريل 1990،يتعلق بالنقد والقرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية العدد 16،الصادرفي18أفريل 1990

02/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المادة2من القانون رقم 08-16المؤرخ فيأول شعبان عام1429الموافق ل03أوت 2008،يتضمن التوجيه الفلاحي ،الجريدة الرسمية ،عدد10،6أوت2018.

الفهرس

الفهرس:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية.....14
المبحث الأول: السياسات التنموية تعريفها وأنواعها.....14
المطلب الأول: مفهوم التنمية.....14
الفرع الأول تعريف التنمية.....15
الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية.....16
المطلب الثاني: التنمية مرادفا للنمو الاقتصادي.....16
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وتحديد أهدافه.....17
الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية وتحديد أهدافها.....18
الفرع الثالث: الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي.....19
المطلب الثالث: مفهوم السياسات التنموية.....19
الفرع الأول: تعريف السياسات التنموية.....20
الفرع الثاني: أنواع السياسات التنموية.....21
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الإصلاح الاقتصادي.....23
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي.....23
الفرع الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي.....24
الفرع الثاني: تطور الإصلاح الاقتصادي.....26
الفرع الثالث: علاقة الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي.....27
المطلب الثاني: خصائص الإصلاح الاقتصادي أسبابه وأهدافه.....28
الفرع الأول: خصائص الإصلاح الاقتصادي.....28
الفرع الثاني: أسباب الإصلاح الاقتصادي.....29
الفرع الثالث: أهداف الإصلاح الاقتصادي.....29
خلاصة الفصل الأول.....31
الفصل الثاني : مسار السياسات التنموية في الجزائر في ظل تطور الإصلاحات الاقتصادية.....33
مقدمة الفصل.....33
المبحث الأول : تطور الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه.....34
المطلب الأول : وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال.....34
الفرع الأول: الأوضاع الاقتصادية بعد الاستقلال.....35
الفرع الثاني : الوضع السياسي قبل الإصلاحات.....36
الفرع الثالث: مميزات السياسة الاقتصادية خلال الفترة 1962-1967.....38
المطلب الثاني: السياسة التنموية في الجزائر أسسها النظرية والتطبيقية.....41
الفرع الأول: سياسة التنمية من خلال المواثيق الرسمية.....41
الفرع الثاني: الأسس الفكرية للنموذج التنموي.....42

الفهرس:

الفرع الثالث: تنفيذ السياسة التنموية من خلال المخططات التنموية.....43
المبحث الثاني: تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق.....49
المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية الذاتية.....50
الفرع الأول: إعادة الهيكلة العضوية.....50
الفرع الثاني: إعادة الهيكلة المالية.....51
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة في ظل المؤسسات المالية الدولية.....53
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في إطار الاستقرار الاقتصادي 1989- 1994.....54
الفرع الثاني : انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية في إطار الاستقرار الاقتصادي 1989-1994.....61
المبحث الثالث : تطور الإصلاحات الاقتصادية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي.....62
المطلب الأول : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.....62
الفرع الأول : أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.....64
الفرع الثاني : تطور الإصلاحات الاقتصادية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي.....65
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 –2009..... 67
الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009.....67
الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009.....68
الفرع الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 –. 2009.....69
الفرع الرابع : الإصلاحات المصاحبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009.....69
الفرع الخامس : البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا 2006 – 2009.....70
المطلب الثالث : الإصلاحات المندرجة ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014.....70
الفرع الأول: مضمون البرنامج الخماسي 2010 – 2014.....70
الفرع الثاني : الإصلاحات المصاحبة للبرنامج الخماسي 2010 – 2014.....72
الفرع الثالث: تقييم نتائج البرنامج الخماسي 2010 – 2014.....73
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو 2015 – 2019.....73
الفرع الأول: الإصلاحات المدرجة ضمن البرنامج 2015 – 2019.....74
الفرع الثاني: أهداف البرنامج 2015 – 2019.....74
خلاصة الفصل الثاني.....76
الفصل الثالث: السياسات التنموية بالجزائر في ظل أزمة النفط وتداعيات جائحة كورونا.....77
مقدمة الفصل الثالث 78
المبحث الأول: السياسات التنموية في ظل أزمة النفط.....79
المطلب الأول : انعكاسات الأزمة البترولية على الاقتصاد الجزائري.....79
الفرع الأول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على معدل الاستثمار الأجنبي.....79
الفرع الثاني : انعكاسات أسعار النفط على التجارة الخارجية والاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة.....80

الفهرس:

الفرع الثالث: انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة وسعر الصرف.....80
الفرع الرابع: أثر انهيار أسعار النفط على معدل البطالة.....80
الفرع الخامس : تأثير أسعار النفط على تنفيذ البرامج التنموية.....81
الفرع السادس: انعكاسات أسعار النفط على المديونية الخارجية وسعر صرف الدينار الجزائري.....81
المطلب الثاني : التدابير و الإجراءات الحكومية الجزائرية في ظل انخفاض أسعار البترول.....81
الفرع الأول: التقشف بتجميد المشاريع الكبرى ووقف التوظيف.....81
الفرع الثاني: تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.....82
المبحث الثاني: السياسات التنموية في ظل جائحة كورونا.....83
المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني.....83
الفرع الأول: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني.....85
المطلب الثاني: الإجراءات والتدابير الحكومية للتخفيف من آثار جائحة كورونا.....85
الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية.....85
الفرع الثاني: تعزيز دور الرقمنة لمواجهة تبعات كورونا.....86
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد 87
الفرع الأول: الإصلاحات المالية.....87
الفرع الثاني: تعزيز الإصلاحات في القطاعات الإنتاجية.....88
خلاصة الفصل الثالث.....89
الخاتمة.....90
المراجع
الفهرس
ABSTRACT

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات التنموية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، حيث انتقل الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه المبني على التخطيط المركزي والذي يحتل فيه التصنيع مكانا استراتيجيا إلى التحول نحو اقتصاد السوق عبر سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية التي شهدت عدة تطورات في مختلف المراحل، بدء من تحرير الاقتصاد والاصلاح المالي والضريبي وخصخصة بعض القطاعات وصولا إلى سياسة الانعاش الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي، غير أن الاقتصاد الجزائري ظل هشا أمام الصدمات الداخلية والخارجية، حيث أدى انهيار أسعار النفط سنة 2014 إلى أزمة مالية خانقة دفعت الجزائر إلى اتخاذ تدابير تقشفية، وتوجيه الجهود نحو تنويع الاقتصاد، كما فاقمت جائحة كورونا من تعقيد الوضع الاقتصادي مما استدعى حزمة من الاجراءات لدعم المؤسسات وتحفيز الانتاج المحلي وتعزيز الرقمنة ودعم سياسة التشغيل وتشجيع الاستثمار والطاقات البديلة، رغم هذه التحديات يبقى تحقيق التنمية المستدامة رهينا بقدرة الجزائر على دعم الاصلاحات الاقتصادية وتحقيق استقلالية أكبر عن الريع النفطي.

الكلمات المفتاحية: الاصلاحات الاقتصادية؛ التنمية المستدامة؛ السياسات التنموية؛ سياسة الانعاش الاقتصادي.

Abstract : This study examines Algeria's shift from a centrallyplannedeconomy to a marketeconomythroughvariousreforms. After the 2014 oilpricecrisis, Algeriaadopted a strategicapproach to diversifyitseconomyawayfromitsreliance on hydrocarbons. This involved a series of economicreformsacrossdifferentsectors , particularlyfocusing on liberating the national privatesector and foreigninvestment.However the implementation of the state'seconomic revival policyfacednumerousinternal and externalshocks. The decline on oilpricesafter 2014 put financialmeasures on Algeria, leading to a freeze on severalinvestmentprojects and hindering the diversification efforts. Despitethese challenges, Algeria has takensignificantstepstowardseconomicreforms and improving the investmentclimate to achievesustainabledevelopment and economic diversification, aiming to reduceitsdependence on the hydrocarbonsector.

Keywords :Economicreforms ; Economicopenness ; Developmentpolicies ; Sustainabledevelopment.

RESUME : Cette étude vise à analyser les politiques de développement en Algérie, notamment le passage d'une économie centralement planifiée a une économie de marché. Cette transition s'est effectuée à travers une série de réformes économiques, la réforme financière, fiscale ; et structurelle de certains secteurs. La politique d'ajustement économique que l'Algérie a adoptée dans un contexte de chocs interne et externe notamment à la suite de la crise économique provoquée par l'effondrement des prix du pétrole en 2014. Cela a poussé l'Algérie à adopter une série de mesures économique, afin de rétablir de relancer la croissance avec l'ambition de réaliser un développement équilibré et durable. Cette étude conclut que, malgré les réformes économiques engagées, les défis demeurent importants pour assurer le succès des politiques économique de développement.

Mots-clés : Développement durable, Politiques de développements, Reformes économiques, Relance économique.